الحرية
alhurriyah.sy
وطـــن الكلمـة
16 صفحة
صحيفـة إلكترونيـــة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع
الإثنيـن 12 جمادى الأولى 1447 هـ | 3 تشرين الثاني 2025 م | العدد 05

ترامب عندما يُمهّد بنفسه لنجاح زيارة الشرع إلى واشنطن..

مـاذا في التفاصيـل

| 10

بعد كشف «رأس جبل الجليد» من الفساد المزمن.. | 13

كيف نحمي المال العام ونضمن ارتقاء الأداء الاقتصادي

قرار رفع تسعيرة الكهرباء.. | 2-3-4-5-6-7

التعرفة القديمة لا تغطي التكلفة الفعلية حوالي 1600 ليرة.. والفارق الهائل جوهر المشكلة

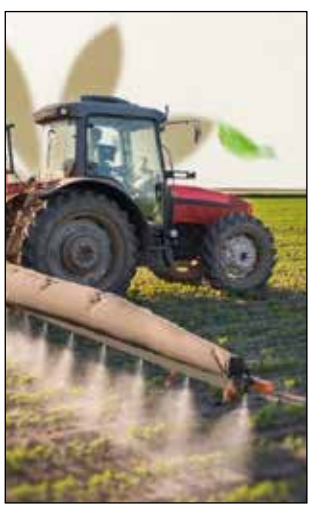

▪ اقتصـــاد | 7

الزراعة وإعادة الإعمار.. خياران إستراتيجيان يقودان انتعاش سوريا

▪ محليات | 12

الإدارة المحلية تحدث مديريـة عامـة ترعى عمـل ومصالح الوحدات الإدارية

▪ محليات | 11

منظومة الشحن والنقل في مرمى التحديث والتطوير.. وهيئة مستقلة لإدارتها قريباً

تحرير قطاع الكهرباء في سوريا :

بين الكفاءة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية

الحرية– آلاء هشام عقدة

تمثل سياسات التحرير الاقتصادي أحد أبرز النماذج المطروحة لإعادة إعمار الاقتصادات التي تعاني من إرث سياسات التخطيط المركزي والفساد، تقوم هذه السياسات على تحرير الأسواق ،وخصخصة المرافق العامة، ورفع الدعم، سعياً لتحقيق كفاءة توزيع الموارد وجذب الاستثمارات.

من جهته بين الدكتور عبد الله أوبان دكتوراة في الاقتصاد والمحاسبة من فرنسا لـ" الحرية" أنه بينما تبرر الحكومات هذه السياسات بتحسين الخدمات وتقليل الهدر، يخشى المواطنون من تفاقم الأعباء المعيشية وتراجع العدالة الاجتماعية.

في سوريا بعد سقوط النظام البائد يُطرح تحرير قطاع الكهرباء كنموذج اختبار لهذه السياسة، بين خيارين: إما الاستمرار في تقنين الكهرباء أو تبني نظام تحرير الأسعار.

وسواء كان تحرير سعر الكهرباء مع بقاء إدارتها حكومية أم خصخصتها، فإن لهذا التحول إيجابيات وسلبيات.

وأضاف دكتور أوبان: لابد من البحث في هذه الإيجابيات والسلبيات في الأجلين القصير والطويل، مع الاستناد إلى أمثلة عالمية ثم تختم بتوصيات من التجارب الناجحة دولياً، وخاتمة.

وأضاف الدكتور اوبان لابد يستند نموذج التحرير الاقتصادي إلى فلسفة "الليبرالية الجديدة" التي تؤكد على تحرير الأسعار ووقف العمل بسياسات الدعم الحكومي وعلى كفاءة القطاع الخاص في إدارة الموارد مقارنةً ببيروقراطية الدولة.

وفي قطاع الكهرباء، يعني ذلك:

١– تحرير الأسعار: يحدد السعر وفقاً للتكلفة الحقيقية للإنتاج والتوزيع، بدلاً من الدعم الحكومي.

٢– خصخصة الإنتاج: فتح المجال للاستثمار الخاص في توليد وتوزيع الكهرباء

٣– تطبيق شرائح الاستهلاك: فرض أسعار متصاعدة بحجم الاستهلاك، بهدف تحقيق عدالة توزيعية، حيث يدفع المستهلكون الأكثر استهلاكاً أسعاراً أعلى.

تاريخياً، شهدت سوريا تردداً بين نماذج اقتصادية متعددة، من اقتصاد السوق الحر بعد الاستقلال إلى التخطيط المركزي والاشتراكية تحت حكم البعث البائد الذي دام أكثر من نصف قرن، مما خلق اقتصاداً يفتقر إلى التنوع والمرونة ويهيمن عليه الفساد، ويفترض أن يعالج التحرير الاقتصادي هذه المشكلات، لكن التجارب العالمية تظهر نتائج متباينة.

ويشير دكتور أوبان إلى إيجابيات وسلبيات تحرير قطاع الكهرباء في الأجل القصير:

١– تحسين الخدمة: الوصول إلى إمداد كهربائي مستقر ينهي معاناة التقنين اليومي، مما ينعكس إيجاباً على الحياة اليومية والأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

٢ –تحفيز الاستثمار: جذب استثمارات محلية وأجنبية في البنية التحتية للكهرباء، كما حدث في دول مثل تركيا بعد خصخصة قطاع الطاقة.

اما السلبيات فهي :

١ –ارتفاع التكاليف المعيشية: زيادة فواتير الكهرباء تشكل عبئاً على الأسر محدودة الدخل، في ظل اقتصاد منهك.

٢– الاستياء الاجتماعي: سياسات رفع الدعم غالباً ما تثير احتجاجات شعبية، كما حدث في عدة دول عربية وأجنبية.

وفي الأجل الطويل فإن :

الإيجابيات:

١ –استدامة القطاع: تحقيق اكتفاء ذاتي عبر تعرفة تغطي التكاليف وتسمح بالتطوير المستمر، كما في نموذج "السوق الاجتماعي" الذي حاولت سوريا تبنيه سابقاً.

٢ – العدالة التوزيعية: نظام الشرائح يضمن تقديم دعم غير مباشر للأسر منخفضة الدخل عبر شرائح منخفضة التكلفة بينما تُمول الشرائح الأعلى تكلفة بالفئات الأكثر استهلاكاً.

السلبيات:

١– تركيز الثروة: تحول المرافق العامة إلى سوق تحتكره النخب.

٢– فشل النموذج الليبرالي المُطلق: تجربة "النيوليبرالية" في الغرب أظهرت فشلاً ذريعاً، حيث أدت خصخصة القطاعات الأساسية إلى تركيز الثروة وانهيار الخدمات، كما في أزمة الكهرباء بكاليفورنيا (٢٠٠١) نتيجة للتحرير غير المنضبط.

دروس من التجارب الدولية

الدكتور أوبان أشار إلى أن النموذج الفاشل في أمريكا اللاتينية، أدى التحرير غير المدعوم بضوابط إلى زيادة الفقر وعدم المساواة، حيث تحولت المرافق إلى احتكارات خاصة.

أما النموذج الناجح من خلال تبني ألمانيا لـ"اقتصاد السوق الاجتماعي" بعد الحرب العالمية الثانية، الذي يجمع بين كفاءة السوق وتدخل الدولة لضمان العدالة، مما ساهم في إعادة الإعمار وتحقيق نمو شامل .

توصيات من تجارب ناجحة دولياً

وهنا ذكر أوبان مقترحاته للنجاح، أولها المطالبة بشروط تحرير عادلة: إذ أن يكون التحول نحو التحرير تدريجياً، مع وضع ضوابط صارمة تمنع الاحتكار وتضمن شفافية التعرفة، كما يُنصح بوجود هيئة رقابية مستقلة، وتحقيق زيادة في الدخول مناسبة ومقابلة لزيادة عبء الكهرباء على الاسر.

وتفعيل دور المجتمع المدني: تشكيل لجان محلية للمراقبة والمحاسبة، والمشاركة في تصميم شرائح الاستهلاك لضمان مراعاة الفئات الهشة.

وهناك التركيز على الحلول الوسطى: تبني نموذج الاقتصاد المختلط الذي يجمع بين كفاءة القطاع الخاص والعدالة الاجتماعية، من خلال الإبقاء على ملكية الدولة للأصول الاستراتيجية مع فتح المجال للاستثمار الخاص تحت رقابة صارمة .

كذلك يمكن الاستفادة من الدعم الدولي: المطالبة ببرامج دعم فني وتمويلي من المنظمات الدولية لتطوير القطاع دون تحميل المواطن كامل التكلفة.

وختم أوبان أن تحرير قطاع الكهرباء في سوريا لا يعدُ خياراً بين "التحرير" و "التقليد"، بل هو بحث عن نموذج وسط يجنب المجتمع مخاطر الليبرالية المتوحشة ويحقق فوائد كفاءة السوق.

مردفاً: النجاح مرهون ببناء نظام يحقق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مع إشراف مجتمعي يمنع استغلال النخب الجديدة لهذا القطاع الحيوي. فقط عبر هذا النهج يمكن تحويل التحدي إلى فرصة حقيقية لإعادة البناء.

قطاع الصناعات التحويلية أكثر تأثراً برفع أسعار الكهرباء والرسم القنصلي

الحرية – مركزان الخليل

جاء رفع أسعار الكهرباء مؤخراً وفق حسابات الحكومة، لتصحيح حالة التشوه في آلية استخدامها، وحسابات تكلفتها، والأهم الأرقام المالية الكبيرة التي كانت تتحملها خزينة الدولة، لقاء الدعم المقدم لهذا القطاع والذي يذهب بغالبيته لقطاعات إنتاجية" زراعية– صناعية" والحالة الأوسع باتجاه دعم الأسر.

لكن سوء الاستخدام فتح الباب على مصراعيه أمام ضعاف النفوس للعبث، بهذه القيمة المادية، واستنزافها بصورة غير عادلة، وانعكاسها سلباً على الواقع الكهربائي وبنيته الإنتاجية والخدمية.

ضرورة مراعاة ظروف المعيشة والإنتاج

لكن قرار وزارة الطاقة مؤخراً، يعكس توجه الحكومة الاصلاحي لتصحيح تشوه الكلف الإنتاجية والأسعار، لكن شريطة مراعاة الأوضاع المعيشية للأسر السورية، ودخولها المتدنية، الى جانب الاهتمام أيضاً بالواقع الإنتاجي بشقيه "الصناعي والزراعي" لمعالجة الأثار السلبية التي قد يحدثها قرار رفع الأسعار الجديدة على واقع الإنتاج الصناعي الذي ما زال يواجه تحديات متزايدة في ظل ظروف صعبة واستثنائية يمر بها البلد، تعكس سلبيتها في ارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة، وإضعاف قدرتها التنافسية من جهة أخرى.

المطلوب دعم الإنتاج لا زيادة كلفه

القطاع الصناعي من أكثر القطاعات تضرراً من رفع الأسعار لأهم مكونات تكلفة الإنتاج، حيث أكد المهندس أيمن مولوي رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها أن القطاع الصناعي فوجئ بصدور قرار رفع أسعار الطاقة الكهربائية، من ١٥٠٠ إلى ١٧٠٠ ليرة للكيلو واط الساعي، واصفاً الزيادة بأنها "مفاجأة غير محسوبة، ولو حتى في المنظور القريب، لأن المطلوب اليوم دعم الصناعة ومدخلاتها، لا زيادة أسعارها، وتحميلها كلف إضافية تفقدها الإنتاجية والمنافسة على السواء.

لا بد من إعادة النظر في القرار

مشيراً إلى أن سورية ما زالت تكلفة إنتاج الكهرباء هي الأعلى، مقارنة مع دول الجوار، ما يزيد العبء على الصناعي وخسارة موقعه في الأسواق العالمية، وخاصة بعد فتح باب الاستيراد على مصراعيه لاستيراد السلع والبضائع المماثلة للإنتاج المحلي، الأمر الذي وضعهم في حالة من الحرج، وتراجع الإنتاجية، وبالتالي الزيادة الجديدة في تعرفة الكهرباء ستزيد التكلفة، وبالتالي مزيداً من الإرهاق، والابتعاد عن الوجود في الأسواق الخارجية، وفقدان عنصر المنافسة، طالما حافظنا عليه سنوات طويلة، لذا لا بد من معالجة فورية للآثار السلبية، وسوف تحاول الغرفة المساعدة لإعادة النظر في القرار من باب المصلحة الوطنية.

عبء إضافي على الإنتاجية الصناعية

وضمن الإطار ذاته تحدث الصناعي محمود المفتي، نائب رئيس القطاع الصناعي الكيميائي في غرفة صناعة دمشق عن القرارات الجديدة التي طالت الجسم الصناعي بصورة مباشرة، والذي اعتبرها عبئاً إضافياً على الإنتاجية الصناعية المحلية، ويزيد من كلفتها الإنتاجية، وهذا بالضرورة يفتح الباب على مصراعيه لتراجع تنافسية منتجاتنا الوطنية ليس في السوق المحلية فحسب بل في الأسواق العالمية أيضاً.

وأشار المفتي إلى أن القطاع الصناعي بمجمله قد فوجئ برفع تسعيرة الكهرباء، إلى جانب إعادة فرض الرسم القنصلي بنسبة ٢,٢٥٪ من قيمة الفاتورة (١,٥٪ رسم و ٠,٧٥٪ غرامات)، موضحاً أن هذا الرسم أصبح يفرض على كل الفواتير بعد خروج سوريا من الاتفاقية العربية لوضعها الراهن، وبالتالي كل ذلك يشكل زيادة واضحة في الكلف الإنتاجية، في الوقت الذي نسعى فيه، إلى تخفيفها لإعادة تنشيط الحركة التجارية لمنتجاتنا الوطنية.

الصناعة التحويلية الأكثر تأثيراً

وبرأي المفتي إن قطاع الصناعات التحويلية، هو أكثر القطاعات ضرراً من الأسعار الجديدة، وبالتالي هذه الزيادة ترفع الكلف الإنتاجية بواقع ٥٪ على السلع المنتجة، وهذا يشكل صعوبة جديدة وخاصة الصناعات التي تعتمد بصورة كبيرة على قطاع الطاقة في إنتاجها، كمعامل الزجاج والسيراميك وغيرها.

التشاور مطلوب

ومن باب المصلحة العامة، ومنع صدور قرارات، لا تتماشى مع الواقع، وتؤثر سلباً في الإنتاجية العامة، فقد طالب المفتي بضرورة تفعيل التشاركية في اتخاذ القرارات مشدداً على ضرورة أن يكون هناك تشاور بين الحكومة والقطاع الخاص، ودعا إلى ضرورة صدور التعريفة الجمركية الصحيحة التي تراعي المادة الأولية ونصف المصنعة والجاهزة، قبل فرض الرسوم الإضافية، من أجل دراسة منعكساتها، وتلافي أي أزمات قد تحدث مستقبلاً.

دعم أسعار الكهرباء خاطئ..

لكن رفع الدعم المفاجئ قبل زيادة الأجور صادم

الحرية – ميمونة العلي

أوضح رئيس مجلس إدارة الشركة السورية للموارد الطبيعية الصناعي المهندس مهران نفوري أن قرار تعديل أسعار الكهرباء صائب تماماً ولكن توقيته محرج في ظل الرواتب الضعيفة.

كما اعتبر في تصريح لـ" الحرية " أن سياسة دعم أسعار الطاقة خاطئة بالمطلق، ولكن الرفع المفاجئ لأسعار الكهرباء وقع كالصاعقة على مسامع المواطنين، وبرأيه لو تأجل إلى ما بعد الزيادة المرتقبة على الأجور والرواتب لكان منسجماً أكثر مع قدرة المواطن على تسديد الفواتير المرتفعة، فقرار الدعم خاطئ وفق ما أفاد به المهندس نفوري، والزيادة الأخيرة ستؤدي إلى استقرار المنظومة الكهربائية وتخفض الهدر والفاقد، لكن هناك شريحة لن تستطيع تسديد التزاماتها وقد تلجأ لممارسات احتيالي.

أما بالنسبة للكهرباء الصناعية فأسعارها مرتفعة مقارنة بدول الجوار، رغم أن المقارنة مع الجوار ليست عادلة فدول الجوار لا تعاني من حروب، فالكهرباء الصناعية في تركيا مثلاً يتراوح سعرها بين ٨_١١ سنتاً فضلاً عن أن الجميع يعتمد على الطاقة الشمسية، بينما نحن سعر الكهرباء الصناعية بـ١٥سنتاً ولسنا متعافين اقتصادياً إلى درجة تمكننا من تركيب طاقة شمسية للمنشآت الصناعة، والكهرباء تشكل جزءاً مهماً من التكلفة، لذلك سعر الكهرباء يحد من قدرتنا على المنافسة في الأسواق التصديرية.

وختم المهندس نفوري بالقول: لقد تحسنت كثيراً أسعار الكهرباء منذ بداية التحرير، فانخفضت التسعيرة من ٢٨ سنتاً إلى ٢٠ سنتاً ثم أصبحت بـ ١٥ سنتاً للكيلواط وهو سعر مقبول وليس سيئاً، ولكن نطمح أن يصل إلى ١٠ سنتات مثل دول الجوار لنتمكن من المنافسة في التصدير .

العدد 05 | السنة الأولى | الإثنين 3 تشـرين الثاني 2025 م

القادم أفضل

باسم المحمد

يتفق الجميع على أن قرار رفع تسعيرة الكهرباء في سوريا هو دواء اقتصادي ضروري، حتى وإن كانت له بعض الأعراض الجانبية المزعجة في مراحله الأولى.

فهذه الخطوة ليست إلا محاولة لتجنّب مرض اقتصادي عضال كان سيصيب قطاع الكهرباء عاجلاً أم آجـلًا، في حال استمر الوضع على ما هو عليه.

لقد شغل موضوع إعادة هيكلة الدعم الحكومي في سوريا حيزاً واسعاً من النقاشات والأبحاث خلال العقود الماضية، لكن التردد في اتخاذ قرارات جريئة وعقلانية أوجـد تشوهات خطيرة في الاقتصاد الوطني. استفاد من هذه التشوهات قلة من الفاسدين والمحتكرين، تحت شعارات زائفة مثل "سوريا بلد الفقراء والطاقة الرخيصة"، في حين تحمل الشعب والدولة معاً أعباءً ثقيلة نتيجة استمرار السياسات القديمة.

قطاع الكهرباء السوري يمكن وصفه اليوم بأنه قطاع مقلق بكل المقاييس.

يضاف إلى ذلك ثقافة التبذير التي تسود المجتمع، حيث ارتفعت نسب استهلاك الكهرباء في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة –كالمنازل والمكاتب والمطاعم– لتصبح أعلى بكثير من المعدلات العالمية.

اليوم، اتُّخذ القرار الصعب، وهو بلا شك قرار صادم في ظل الظروف المعيشية الراهنة، لكن على المدى الطويل يبقى خطوة لا مفر منها. فعدم رفع سعر الكهرباء الصناعية بنسبة كبيرة، لا يعني بالضرورة استقرار الأسعار، لأن المنطق يفرض أن يطالب العمال بزيادة أجورهم لتعويض ارتفاع تكاليف المعيشة، وكذلك أصحاب وسائل النقل والورشات والمصالح. وهذه الزيادات ستنعكس تلقائياً على أسعار السلع والخدمات بغض النظر عن تغيّر تعرفة الكهرباء الصناعية، ما يجعل رفع الأسعار بشكل مدروس أكثر واقعية من إبقاء الوضع على حاله.

وهنا يأتي دور الجهات الرقابية في ضبط الأسواق ومنع استغلال القرار ممن يصطادون في الماء العكر، إذ بدأ البعض فعلاً بضخ تحليلات وسيناريوهات متشائمة تهدف إلى تأجيج المخاوف لدى المواطنين.

والواقع أن كثيراً من السلع شهدت ارتفاعات غير مبررة حتى قبل صدور قرار التعرفة الجديدة، ما يدل على أن المشكلة ليست في القرار نفسه بقدر ما هي في ضعف الرقابة والسلوك الجشع لبعض التجار.

من المؤكد أن متخذي القرار لم يقدموا على هذه الخطوة إلا بعد دراسات معمقة حول أثرها الاقتصادي والاجتماعي، ووضعوا حلولاً للتخفيف من نتائجها السلبية.

فالإعلان عن خطة لزيادة الرواتب والأجور، والحديث عن تأسيس شبكات حماية اجتماعية لمحدودي الدخل، إضافة إلى توقيع اتفاقيات استثمارية دولية، كلها مؤشرات على أن هناك رؤية اقتصادية متكاملة تهدف إلى إصلاح حقيقي في بنية الاقتصاد السوري.

القرار مؤلم في ظاهره، لكنه يحمل في جوهره فرصة للشفاء، وفرصة لوضع أسس متينة لمستقبل أكثر استقراراً وكفاءة. باختصار، رغم الصعوبات الحالية، فإن القادم أفضل.

رفع تعرفة الكهرباء في سوريا

خطوة مثيرة للجدل بين الإصلاح والعبء المعيشي

الحرية – نهلة أبوتك

في خطوة وُصفت بأنها الأكثر جرأة منذ سنوات، أصدرت الحكومة السورية قراراً يقضي برفع تعرفة الكهرباء وفق شرائح استهلاك جديدة، ضمن خطة إصلاح شاملة تهدف إلى إنقاذ القطاع من الخسائر وتحسين الخدمة.

لكن القرار، الذي صدر أمس، أثار تبايناً في الآراء بين من يراه ضرورة اقتصادية وبين من يعتبره عبئاً على المواطن والقطاع الإنتاجي.

وزارة الطاقة: خطة لإصلاح قطاع الكهرباء

بحسب وزارة الطاقة، يأتي القرار في إطار خطة تهدف إلى رفع كفاءة الشبكة وتحسين البنية التحتية، من خلال استخدام الإيرادات الإضافية في تمويل مشاريع التأهيل، وتركيب العدادات الذكية، وشراء الوقود اللازم للتوليد، وصولاً إلى زيادة ساعات التغذية إلى ١٤ ساعة يومياً بحلول منتصف ٢٠٢٦.

كما أكدت الوزارة أن نظام الشرائح الجديد يضمن استمرار الدعم للفئات محدودة الدخل بنسبة تتجاوز ٦٠٪.

الإصلاح ممكن لكن التوقيت حساس

الخبير الاقتصادي الدكتور إيهاب اسمندر اعتبر أن الخطوة تحمل بعداً إصلاحياً لكنها تحتاج إلى توازن دقيق.

وقال في تصريحه للحرية: رفع التعرفة ليس مجرد زيادة في الأسعار، بل خطوة إصلاحية تحتاج إلى شفافية في التنفيذ وتوازن بين متطلبات الإنقاذ الاقتصادي وقدرة المواطن على التحمل.

ويضيف اسمندر: القرار يحاول تحويل الكهرباء من عبء مالي إلى مورد مستدام، لكنه جاء في توقيت حساس يعاني فيه الاقتصاد السوري من ضعف في الطلب وارتفاع في تكاليف المعيشة، ما يجعل المواطن والقطاع الإنتاجي الأكثر تأثراً بالصدمة السعرية.

الشرائح الجديدة وارتفاع الفاتورة

وفقاً للقرار، أصبحت تعرفة الكهرباء كما يلي:

الشريحة الأولى (حتى ٣٠٠ كيلوواط ساعي): ٦٠٠ ل.س..

الشريحة الثانية (فوق ٣٠٠ كيلو واط): ١.٤٠٠ ل.س..

الشريحة الثالثة (المؤسسات الحكومية): ١,٧٠٠ ل.س

الشريحة الرابعة (المعامل والمصانع): ١,٨٠٠ ل.س..

ويشرح اسمندر بالأرقام حجم التأثير قائلاً:

عائلة تستهلك ٣٠٠ كيلو واط كانت تدفع نحو ٣ آلاف ليرة سابقاً، ستدفع اليوم حوالي ١٨٠ ألف ليرة، أي زيادة تقارب ٥٩٠٠٪.

> **د. إيهاب اسمندر :**
> الخبيـر الاقتصـادي
>
> **في المدى القصير سيكون التأثير سلبياً نتيجة صدمة الأسعار أما في المدى المتوسط والطويل تتحقق نتائج إيجابية**

وهذا يعني أن العبء الأكبر يتركز على أصحاب الدخل المحدود.

تأثير القرار على الأسعار والقطاع الصناعي

يرى اسمندر أن رفع أسعار الكهرباء بهذا الشكل سيؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات، لأن الكهرباء تدخل في جميع مراحل الإنتاج والتوزيع.

إذ إن السعر الجديد للصناعيين، الذي يقارب ١٧ سنتاً للكيلو واط رغم تخفيضه، مرتفع جداً مقارنة بدول الجوار (٦ أضعاف السعر في مصر وضعفي تركيا)، وهذا يؤثر على تنافسية المنتج السوري وقد يدفع بعض المصانع إلى تقليص نشاطها أو الإغلاق.

الإصلاح شامل لا يقتصر على رفع الأسعار

يؤكد الدكتور اسمندر أن رفع الأسعار لا يكفي لإنقاذ قطاع الكهرباء، مشيراً إلى أن نحو ٣٠٪ من الطاقة المنتجة تذهب إلى مؤسسات حكومية مجاناً، و٣٠٪ أخرى تضيع بسبب الفاقد الفني والسرقات.

وتالياً، معالجة هذه الثغرات أولى من تحميل العبء للمستهلكين، فالإصلاح الحقيقي يبدأ من ضبط الهدر وتحسين الكفاءة قبل رفع الأسعار.

ويضيف إن الأثر النهائي على الاقتصاد يعتمد على التوقيت والسياق.

مضيفاً: في المدى القصير سيكون التأثير سلبياً نتيجة صدمة الأسعار، أما في المدى المتوسط والطويل فقد تتحقق نتائج إيجابية إذا استُخدمت الإيرادات في تحسين الخدمة وتنفيذ إصلاح اقتصادي متكامل.

اختبار

وبين الطموح في إصلاح قطاع الكهرباء والضغوط المعيشية اليومية، يبقى قرار رفع تعرفة الكهرباء اختباراً حقيقياً لقدرة الحكومة على تحويل الإيرادات الجديدة إلى خدمة أفضل، وكسب ثقة المواطن السوري الذي ينتظر أن يرى مقابل ما يدفعه اليوم مستقبلاً كهرباء مستقرة واقتصاداً أكثر توازناً.

رفع تعرفة الكهرباء في سوريا ٢٠٢٥ :

خطوة نحو استدامة الطاقة و جذب الاستثمار

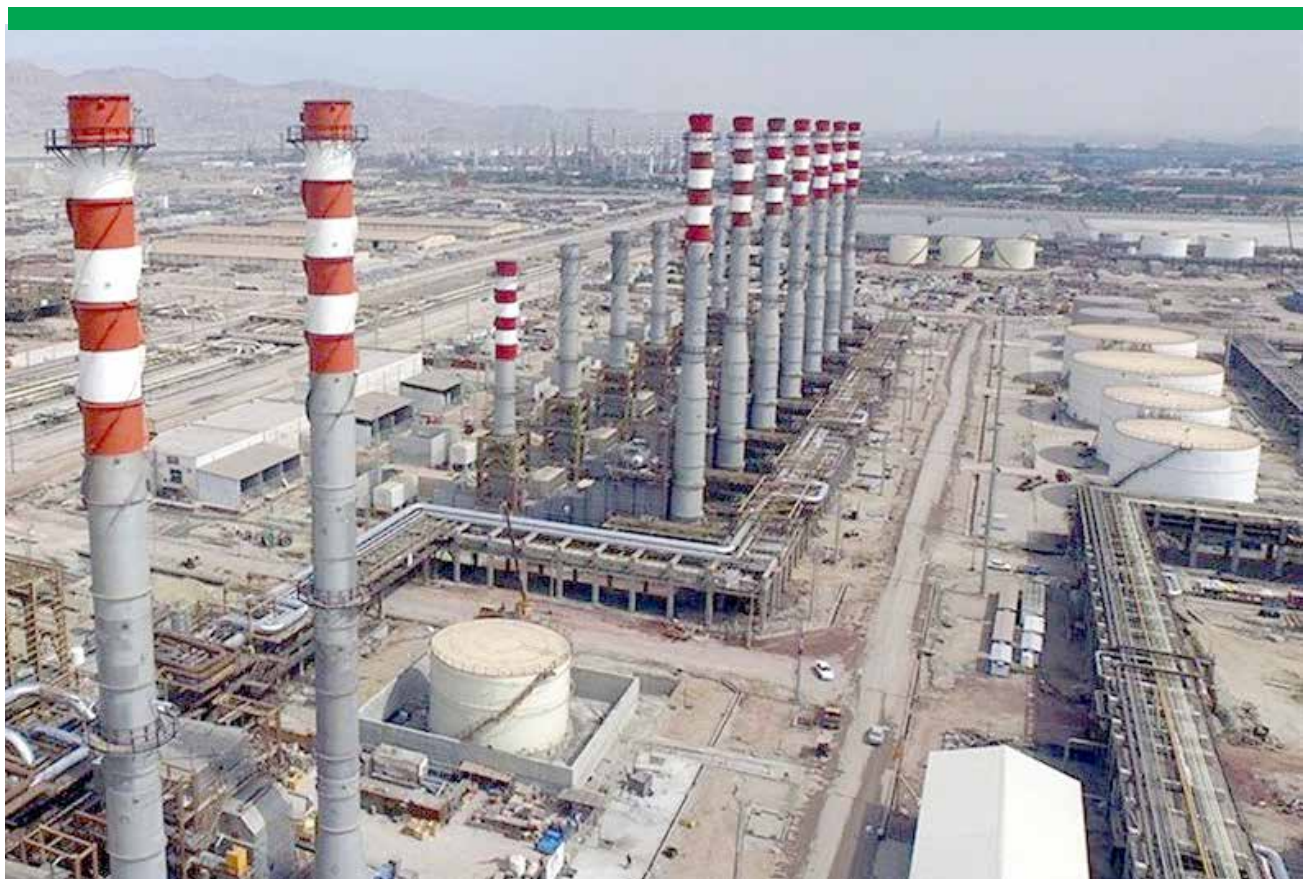

الحريّة – ميليا اسبر

أكد الخبير الاقتصادي والمستشار المالي الدكتور علي محمد أن أسباب اتخاذ قرار رفع سعر تعرفة الكهرباء تكمن بأن كتلة الدعم لقطاع الكهرباء كبيرة جداً، وتكبد الموازنة العامة نفقات سنوية كبيرة، إلا أنه لا يوجد رقم دقيق عن حجم هذه النفقات لعام ٢٠٢٥ ، لكن إذا عدنا سنتين إلى الوراء نجد أن دعم دعم الكهرباء ٤٤٠٠ مليار من أصل موازنة ١٦٥٠ مليار أي يعني حوالي ٢٧٪ من إجمالي الاعتمادات.

وأضاف محمد في تصريح لـ" الحريّة": فإذا اعتبرنا أن ذلك ينطبق على عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ فإننا نتحدث عن كتلة تعادل أكثر من ربع الموازنة العامة، وهذا يشكل عبئاً ثقيلاً على الحكومة، إضافة إلى ما تعرضت له محطات توليد الكهرباء من ضرر كبير جداً، حيث تتحدث بعض الإحصائيات عن وجود ٤٩ محطة تحتاج إلى تأهيل وإعادة بناء.

كذلك فإن البنية التحتية لتوزيع شبكات الكهرباء تعاني من القدم بالدرجة الأولى، ومن التعديات والتهالك، لذلك لابدّ من العمل عليها وصيانتها.

استدامة الكهرباء

وأوضح محمد أن استدامة توفير الكهرباء تتطلب استثماراً في هذه البنية التحتية كاملة من المحطات إلى المنافذ، سواء المنازل أو المعامل، وهذا يحتاج أموالاً كثيرة من الحكومة.

لافتاً إلى أن قطاع الكهرباء في الوقت الراهن من أولويات الاستثمار الأجنبي في سوريا، كما أن من أسباب رفع التعرفة هو جذب مستثمرين جدد، كاشفاً أن تكلفة إنتاج كيلو واط ساعي في سوريا تتراوح بين ١٤– ١٥ سنت، وتالياً المستثمر يرغب في أن يستثمر ويبيع إنتاجه، لذلك البيع بالأسعار التي كانت موجودة هي غير صحيح للاقتصاد أو لقطاع الكهرباء، لكنه صحيح اجتماعياً بهدف تخفيف الفواتير عن المواطن.

تقسيم الشرائح

وبين د . محمد أن ما حدث هو رفع لتقسيم الشرائح، حيث كانت ست شرائح وحالياً أصبحت أربع شرائح، قسم منها هو نفس الشرائح السابقة، لكن مع تغيير في قيمها.. بمعنى آخر الشريحة المنزلية وهي الاستهلاك من ١– ٣٠٠ كيلو واط تباع بسعر مدعوم بواقع ٦٠٠ ليرة.

لكن الشريحة ٣٠٠ كيلو واط لا تكفي، يضيف محمد، وهنا يدخل عالم الترشيد الذي تهدف إليه وزارة الطاقة بأن ترشد العائلات من استهلاكها من الكهرباء بغية عدم خروجها للشريحة الثانية، التي هي فوق ٣٠٠ كيلو واط فهي مغلقة جداً بواقع ١٤٠٠ ليرة للكيلو الواط الساعي، أي إن المستهلك يتحملها بنسبة٨٢٪ من إجمالي التكلفة و ١٨ ٪ تتحملها الحكومة أو وزارة الطاقة، لذلك يمكن أن تكون الغاية الأولى هي الترشيد.

ويأمل د. محمد أن يتم رفع هذه الشريحة وتصبح ٤٠٠ أو ٥٠٠، وتخفيض السعر قليلاً كي لا يكون العبء كثيراً على المواطن .

تحصيل فواتير المؤسسات العامة

وأشار د. محمد إلى أن تحصيل فوانير الكهرباء المقدمة إلى المؤسسات العامة هو أمر جيد، لاسيما وأنها تستهلك ٣٠٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء، ويتم الحديث عن أنها سوف تحصل بشكل كامل من الـوزارات والمؤسسات بواقع ١٧٠٠ ليرة للكيلو واط الواحد، وهذه نقطة مهمة وتحسب لوزارة الطاقة، إن استطاعت هذه المؤسسات رصد بنود لنفقاتها وإيراداتها وسداد هذه النفقات إلى وزارة الطاقة .

لكن تبقى الكهرباء الصناعية والتي تم تخفيضها خلال الفترة الماضية نتيجة إلغاء الرسوم على فواتير الكهرباء عادت قليلا لتصبح مشابهة للتكلفة أي ١٨٠٠ ليرة للكيلو واط للمؤسسات والمصانع التي تتطلب استهلاكاً عالياً للكهرباء مثل صهر الحديد.

حاجة كبيرة للكهرباء

وأضاف د. محمد: أنه مما لا شك فيه أن الحاجة للكهرباء في الوقت الحالي كبيرة، وبحسب التصريحات تنتج ٢٢٠٠ ميغا وربما تحتاج مابين ٩٠٠٠– ١٠٠٠٠ ميغا، كما أن المحطات مستعدة لتوليد ٥٠٠٠ ميغا شريطة توفر التوريد اللازم من الغاز وغيره، لكن ما نـزال نحتاج إلـى عـدد من "الميغايات" تتطلب هذا الاستثمار.

لافتاً إلى أن المستثمر في سوريا يريد أمرين هما الأمن بالدرجة الأولى ومن ثم الطاقة، وهذا الموضوع ضروري جداً لجذب المستثمرين بغض النظر عن الطريقة التي تتخذها الحكومة بهذا الجذب والتي اختارت اليوم بأن تقوم برفع هذه الأسعار ، منوهاً بأنه بمجرد أن يتم جذب مستثمر في الطاقة وتبدأ بالتحسن، سوف يتم جذب مستثمرين آخرين نتيجة توفر الطاقة لأنها أساسية لأي استثمار قادم.

قطاع الكهربـــاء في ســـوريا بين تعديل التعرفـــة ومسار الإصلاح الشامل للطاقة

الحرية - ماجد مخيبر

في ظل التحديات المتراكمة التي تواجه قطاع الكهرباء في سوريا ، يأتي تعديل تعرفة الكهرباء كخطوة أولى في مسارٍ طويل نحو الإصلاح المنشود، يـدرك الجميع حجم الصعوبات التي أثقلت كاهل المواطن خلال السنوات الماضية. ومع ذلك فإن الإبقاء على النهج السابق لم يعد ممكنًا، لما يحمله من آثار كارثية على استمرارية المنظومة وقدرتها على تلبية أبسط احتياجات الـنـاس، فالتراجع في الإنتاج وازديـاد الفاقد الفني والتجاري كانا ينـذران بانهيار كامل لمنظومة الكهرباء ما لم يتم التحرك بحكمة ومسؤولية.

من هنا، يؤكد وزير الطاقة المهندس محمد البشير، في تصريحاته، أن تعديل التعرفة ليس غاية بحد ذاته، بل هو مقدمة لعملية إصلاح شاملة تهدف إلى رفع كفاءة القطاع وتعزيز استدامته؛ وسيتبع هذا الإجـراء خطوات عملية تشمل زيادة القدرة الإنتاجية عبر مشاريع توليد جديدة، وتركيب عدادات ذكية لضبط الاستهلاك وتحسين التحصيل، إضافةً إلـى تطوير شبكات النقل والتوزيع. هذه الإجراءات، مجتمعة، تمهد لتحسين جودة الخدمة واستقرار التغذية الكهربائية، بما ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين ويدعم مسار التعافي الاقتصادي.

ومـع أن التغيير قد يثير بعض المخاوف أو مشاعر الاستياء في البداية، إلا أن النظرة المتأنية تكشف أن هذه الخطوات تمثل تحولًا ضروريًا لإنقاذ قطاع حيوي، وضمان مستقبلٍ أكثر استقرارًا وعدالة في توزيع الطاقة والخدمة على الجميع.

تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية
العدد 05 | السنة الأولى | الإثنين 3 تشـرين الثاني 2025 م

تعديل تعرفة أسعار الكهرباء ٢٠٢٥:

خطوة جريئة لتحسين القطاع و دعم الاقتصاد

الحرية – مركزان الخليل

قبل الحديث عن خطوة الحكومة بتعديل تعرفة أسعار الكهرباء، لابد من القول إنها جاءت متأخرة، فهي كانت بحاجة الى تعديل وتصويب عملية دعم الطاقة بما يتناسب مع التطورات التي شهدها هذا القطاع، وتخفيف أعباء الدعم عن خزينة الدولة، بخطة ممنهجة تتماشى مع تحسين مستوى دخل الأسر، وتحسين واقع الخدمات، إلا أن التأخير في المعالجة، أدى الى حالة الخلل الكبيرة في قطاع الكهرباء، والذي بات يحتاج الى معالجة جذرية، تبدأ من البنى التحتية والخدمية والتعرفة وصولاً لتغذية مستمرة.

جرأة لإنقاذ ما تبقى من القطاع

واليوم الحكومة اتخذت الخطوة باتجاه تجاوز هذا الواقع، واعتبرتها خطوة جريئة، تحسب لها، لم تتخذها حكومات سبقتها، واعتبرتها بداية اصلاح قطاع الطاقة الكهربائية، باتجاه بناء الحالة الكهربائية العامة وفق منهجية تنهي كل إشكالات الفساد والترهل والسرقة والفاقد الفني والتجاري الذي أرهق الخزينة العامة ودمر بنية الشبكة في معظم المحافظات، والقرار الجديد يشكل في رأي وزارة الطاقة حالة إنقاذية للقطاع من الخسائر المتلاحقة، وتحقيق الجودة المطلوبة للطاقة واستمرارية التغذية.

تباين ما بين الضرورة والتأني

لكن صدور القرار أثار الكثير من حالات التباين في الآراء بين من يعتبره ضرورة ملحة لمعالجة التشوهات في قطاع الكهرباء، وبين من يرى أن القرار ليس في وقته بالقياس الى مستويات الدخل ومعيشة الأسر، إلى جانب ما يفرضه من معاناة جديدة لقطاعات الانتاج في الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات أيضاً.

تشجيع المستهلك لترشيد الاستهلاك

من هـذا الباب يـرى الدكتور عبد الرحيم زيـادة، رئيس غرفة تجارة ريف دمشق، أن قرار رفع أسعار الكهرباء احتفظ بنسبة دعم جيدة للفئة الأقل استهلاكاً، تتماشى الى حد مقبول مع ضـرورات الاستهلاك المرتبطة بها، وبالتالي فإن الاسعار الجديدة ستشجع المواطنين على ترشيد الاستهلاك الكهربائي في منازلهم،واتخاذ خطة ترشيدية تتوافق مع الحاجة الفعلية لاستهلاك الطاقة والتي تتناسب مع مستوى دخل كل أسرة.

تصويب تكلفة الانتاج

وبين زيادة خلال حديثه لـ"الحرية" أن الزيادات السعرية السابقة كانت رمزية ولا تغطي سوى جزء بسيط جداً من تكلفة إنتاج الكهرباء، حيث كانت فاتورة الكفة الانتاجية ضخمة جداً قياساً لفواتير الجباية والاستهلاك.

العدادات الذكية تخفف فواقد الكهرباء

أما فيما يتعلق بالعدادات الذكية فالحديث عنها يأخذ طابعاً خاصاً من حيث الأهمية والقدرة على ضبط الاستهلاك والتخفيف من فواقد الكهرباء وخاصة الفاقد التجاري، حيث يرى "زيـادة" أن تركيب العـدادات الكهربائية الذكية يؤمن العدالة في استيفاء قيم الاستهلاك الكهربائي، ويخفف من الفاقد الكهربائي "التجاري والفني" والذي تشكل نسبته كبيرة بالقياس الى الكمية المنتجة فعلياً.

سياسة إنتاجية جديدة للطاقة

وهنا يمكن القول إن الاجراء الحكومي المتعلق بالتعرفة الكهربائية، يأتي ضمن سلسلة من الإجـراءات التي اتخذتها الحكومة سابقاً، وستتخذها لاحقاً من أجل تصويب عملية الدعم وترشيد الإنفاق في كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية، وهنا أكد زيادة أن هذه الإجراءات ستمكن الدولة من وضع سياسة جديدة لإنتاج الطاقة الكهربائية، وتوزيعها على قطاعات الدولة بصورة عادلة، وحسب استهلاكية كل قطاع، الى جانب دعم القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعي منها، والتي تحتاج هذا الدعم لتتمكن من المنافسة التجارية بالمقارنة مع الدول المجاورة، وحتى الأسـواق البعيدة التي تصلها منتجاتنا الوطنية.

تعرفة الكهرباء الجديدة في سوريا ٢٠٢٥:

إصلاح اقتصادي لتحقيق استدامة الطاقة

الحرية – مها يوسف

تأتي خطوة تعديل تعرفة الكهرباء ضمن توجه حكومي يهدف إلـى تعزيز استدامة قطاع الطاقة وتحسين كفاءته التشغيلية، بما ينسجم مـع متطلبات المـرحـلـة الـراهـنـة وتـحـديـات الـواقـع الاقتصادي، وتهدف الخطة إلـى تحقيق تـوازن حقيقي بين تكلفة الإنـتـاج وسعر المبيع، وضمان استمرار الخدمة بجودة أعلى، مع توجيه الدعم نحو الفئات الأكثر استحقاقاً والمحافظة على استقرار المنظومة الكهربائية.

ويـرى الدكتور محمود رجـب، المدرّس بكلية الاقتصاد في جامعة حمص، أن القرار يعكس توجهاً إصلاحياً مدروساً لتصحيح تدريجي في هيكل الأسعار، يُسهم في الحد من العجز المالي الذي يعانيه القطاع، ويؤمّن استمراريته على المدى الطويل.

وأوضـح أن نجاح هذه الخطوة يتطلب تدرجاً في التنفيذ يراعي الأوضاع المعيشية للمواطنين، بالتوازي مع تحسين الخدمات العامة وزيادة الأجور والدخول للحد من الأثر المعيشي للقرار. وأشار رجب إلى أن خفض

أسـعار الكهرباء المخصصة للقطاعين الصناعي والتجاري يشكّل جانباً إيجابياً في القرار، إذ يُسهم في دعم الإنتاج المحلي وتعزيز تنافسيته في الأسـواق الخارجية، بعد أن واجـه الصناعيون تحديات كبيرة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج خلال السنوات الماضية.

وبيّن أن هذه الخطوة تعكس حرص وزارة الطاقة على تحقيق توازن بين إصلاح القطاع الكهربائي وتحفيز النشاط الاقتصادي، بما يُسهم في دعم التنمية الوطنية.

وأضـاف أن الإصـلاح الحقيقي لقطاع الكهرباء لا يقف عند حدود تعديل التعرفة، بل يمتد إلى تطوير البنية التحتية، وتقليل الفاقد، ورفـع كفاءة التشغيل والإدارة، بما يحقق عدالة توزيع الأعباء بين مختلف الشرائح ويحافظ على موثوقية الشبكة وجودة الخدمة.

وختم الدكتور رجب بالقول إن تنفيذ القرار ضمن رؤية متكاملة تراعي البعد الاجتماعي والاقتصادي، يمكن أن يُسهم في تحقيق الاستدامة المالية للقطاع الكهربائي، ويُعزّز قدرة الاقتصاد الوطني عـلـى الـنـمـو والـمـنـافـسـة دون تحميل المواطنين أعباء تفوق طاقتهم..

رفع أسعار الكهرباء خطوة مهمة في خريطة الإصلاح الاقتصادي لكن بشروط

الحرية- باديه الونوس

أثار موضوع رفع أسعار الكهرباء ردود فعل سلبية رغم تبرير الحكومة لعملية رفع الأسعار.

لوزيرة الاقتصاد السابقة د. لمياء عاصي وجهة نظرها التي تؤكد فيها أهميتها وضرورتها، لكن بشروط تستوجب التطبيق في مقدمتها إصلاح الرواتب قائلة إنها تأتي كخطوة ضرورية لازمة لعملية تصحيح نظام الأسعار وإلغاء التشوهات السعرية في قطاع الكهرباء، لاسيما أن هذا القطاع يعاني من مشاكل كثيرة وبحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل يلزمها الكثير من الموارد، الأمر الذي يستوجب جذب الاستثمارات التي لن تأتي إلا في حالة تصحيح الأسعار.

صدمة ستؤدي لمزيد من انخفاض القدرة الشرائية

تتحدث عاصي بلغة العارف عن انعكاسات هذا القرار لـ"الحرية"، مبينة أنه في ظل الواقع السوري المثقل بنسب الفقر والبطالة العالية، فإن هذا الرفع الكبير وبشكل مفاجئ يعتبر صدمة اقتصادية واجتماعية كبيرة، سيؤدي بشكل مباشر للمزيد من انخفاض القدرة الشرائية للمواطن حيث ستشكل فاتورة الكهرباء نسبة عالية من راتب أو دخل المواطن، الذي سيسعى إلى تعويضها من خلال زيادة سعر منتجاته أو خدماته الأمر الذي سيسبب ارتفاعاً في معدلات التضخم.

وتتساءل عاصي عن البدائل وكيف يمكن تصحيح التشوهات في نظام الأسعار؟، خصوصاً أن سياسة الدولة تسير باتجاه إلغاء كافة أشكال الدعم وتبني نظام أسعار حر يأخذ بعين الاعتبار تكلفة إنتاج الكيلو واط وبالتالي تشجيع المستثمرين على الاستثمار في قطاع الكهرباء.

خطوة صحيحة لكن بشرطين

تبين وزيرة الاقتصاد السابق أن هذا القرار يعتبر عملية تصحيح الأسعار وإلغاء الدعم للسير قدماً في خريطة الإصلاح الاقتصادي خطوة صحيحة وضرورية، ولكن بشرطين: الأول ألا تكون الخطوة معزولة في عملية الإصلاح، والشرط الثاني: عدم إغفال النظر إلى الجانب الاجتماعي، حيث دخل الفرد منخفض وبالتالي فإن القدرة الشرائية التي تعتبر متدنية الركيزة الرئيسية لأي نهوض اقتصادي، وأشارت إلى أن كثيراً من الدول لجأت لعدة خطوات في مساعيها للتخفيف من حدة الصدمة الاقتصادية وأثرها على الناس وذلك من خلال العمل على عدة نقاط:

الأولى أن تكون أجندة الإصلاح معلنة وتتضمن كل الإجراءات والسياسات الإصلاحية وتتضمن إصلاح سلم الرواتب والأجور وأسعار المنتجات والخدمات الحكومية وغيرها، ضمن جدول زمني تلتزم به الحكومة.

النقطة الثانية: إن التدرج في رفع الأسعار بما يتماشى مع متوسط الدخل في البلد يساهم في السيطرة على جموح الأسعار المتوقع.

النقطة الثالثة: توفير القروض ودعم سعر الفائدة لتمكين المواطنين من اللجوء للطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها لتخفيض فواتير الكهرباء.

الزراعة وإعـادة الإعمـار..

خياران إستراتيجيان يقودان انتعاش سوريا

الحرية – رشا عيسى

يواجه الاستثمار في سوريا تحديات خاصة تتطلب دراية عميقة وإستراتيجية مدروسة، إلا أن الفرص الواعدة تبرز في عدة قطاعات اقتصادية هامة، مع ضرورة وجود شريك قوي لضمان النجاح، إلى جانب تحسين البيئة التشريعية والأمنية.

تمويل القطاع الزراعي

الباحث الدكتور مجد نعامة تحدث لـ"الحرية" عن أهم المجالات والفرص الواعدة المقترحة، مع ازدياد الحاجة إلى استثمارات أجنبية قوية لتسريع عملية إعادة الإعمار والتطوير، وقدم بعض الأفكار الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية التي يمكن أن تحقق الفوائد وانطلق من القطاع الزراعي الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد الوطني، ويحتاج إلى دعم كبير لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الصادرات من خلال: تأمين مستلزمات العمليات الزراعية وتقديم رؤوس الأموال الثابتة من أدوات وأجهزة ومعدات وآلات وسلالات حيوانية ذات إنتاجية عالية محسنة وراثياً، وأنواع نباتية مناسبة للظروف المناخية والطبيعية السورية.

ودعم المحاصيل والتركيز على الاستراتيجي منها مثل الحبوب والزيتون والشوندر السكري، والذرة الصفراء، لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الصادرات التي تدعم ميزانية الدولة السورية بالقطع الأجنبي. وإنشاء معامل للصناعات الغذائية، كإنشاء معامل لتصنيع العصائر وربّ البندورة في الساحل بتقنيات حديثة ومتطورة بالقرب من بساتين الحمضيات والمساحات المزروعة بالبندورة، وتأمين السدود المناسبة لتوفير المياه في سنوات الجفاف من خلال إنشاء السدود المناسبة.

إعادة الإعمار والعقارات

وبين الدكتور نعامة أنه يمكن أن تكون الشراكة مع الإقليم وخاصة مع السعودية في إعادة تأهيل المجمعات السكنية والتجارية المتضررة، أو تطوير مشاريع **Mixed-use** (سكن، تجاري، ضيافة) مع شريك سعودي يمتلك الخبرة.

واقترح نعامة إنشاء محطة طاقة شمسية أو ريحية صغيرة في منطقة مناسبة للتمويل والخبرة، أو تطوير شبكة اتصالات/ ألياف بصرية، كما اقترح إنشاء منتجع سياحي أو فندق أو مركز سياحة ثقافية في منطقة قابلة للاستثمار، حيث تمتلك سوريا مواقع تاريخية وسياحية رائعة تحتاج إلى تأهيل.

التصنيع والخدمات اللوجستية

ورأى نعامة أنه يمكن إعادة تشغيل المصانع أو إنشاء مصانع جديدة، خصوصاً لإنشاء سلاسل توريد أو تصنيع لخدمة السوق المحلية أو التصدير. يمكن أن تكون الخدمات اللوجستية بين الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تربطها سوريا كموقع جغرافي مهم، مثل مصنع تعبئة/ تغليف، أو مركز لوجستي أو مستودعات في موقع سوري، مع مشاركة مستثمرين في التمويل أو التسويق.

خطوات مقترحة للبدء

وحدد نعامة مجموعة الخطوات المقترحة للبدء وهي كمايلي:

١- تحديد منطقة جغرافية توفر شروطاً استثمارية جيدة، مثل قرب دمشق أو الساحل أو منطقة تحتوي بنية تحتية أفضل.

٢- دراسة الإطار القانوني والتنظيمي وفهم حقوق المالكين الأجانب أو الشركاء، الحافز الاستثماري في سورية، والوضع الأمني والتشغيلي.

٣- اختيار شريك محلي قوي كشركة لديها خبرة، علاقات وتستطيع التنقل ضمن البيئة السورية.

٤- وضع خطة تمويل واستثمار واضحة وتحديد المبلغ المستثمر، العائد المتوقع، المخاطر، وجدول الزمن (دراسة جدوى اقتصادية شاملة للمشروع).

٥- تأمين الضمانات والتأمين اللازمين.

٦- بدء مشروع تجريبي صغير- متوسط وذلك يقلل المخاطر، ثم التوسّع لاحقاً استناداً إلى النتائج المرتقبة.

الحرية
العدد 05 | السنة الأولى | الإثنين 3 تشـرين الثاني 2025 م

تسريع إجراءات التخليص الجمركي في معبر نصيب الحدودي

الحرية – وليد الزعبي

تابعت غرفة تجارة وصناعة درعا مع القائمين على معبر نصيب الحدودي ، جملة من المقترحات التي من شأنها تذليل الصعوبات، من أمام تسيير معاملات التخليص الجمركي، ما أسهم بمعالجة معظمها.

وأوضح رئيس غرفة تجارة وصناعة درعا نشأت خالد الرفاعي لـ"الحرية"، أنه تم الاطلاع على مشكلات شركات ومكاتب التخليص في معبر نصيب الحدودي من خلال اللقاء مع ممثليها، والتي تقترح تلافي المخالفات العشوائية التي تشكل مصاريف إضافية على البضاعة ،وتدفع إلى اعترضات لإعادة النظر بها ورفعها في كثير من الأحيان، وأن يتم احتساب الرسوم على الوزن الصافي لا القائم لأن بعض البضاعة تكون أحياناً مغلفة بصناديق خشبية وطبالي تزن ما بين ٢,٥ إلى ٣ أطنان في السيارة، ومثالها حمولة بطاريات الليثيوم، فإنه يدفع على السيارة حوالي ١٥٠٠$ لقاء وزن الخشب الذي سوف يذهب للإتلاف.

كما طالبت المقترحات بإيجاد مساحة جديدة للكشف على البضائع، وذلك لتسريع دور الكشف على السيارات، ووضع آلية لكشف السيارات ذات القلم الواحد خارج الرمبة للتخفيف من الأزمة وسرعة تخريج المواد والتي بعضها له صفة الخطورة.

كما تم طرح مشكلة إلزام شركات التخليص بتسجيل بيان لكل سيارة، حتى لو كان البيان الأردني بأكثر من سيارة، ما يتطلب من المخلص والتاجر تقسيم حمولة السيارات، وعند القبان تبدأ المشاكل بسيارة نقص وزن وسيارة أخرى زيادة وزن، ويبدأ تحرير المخالفات بقيمة ١٠٠$ لكل بيان لقاء مخالفة الوزن.

كما تضمنت المقترحات الحاجة لتعميم القرارات الصادرة عن الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية، وذلك لكي يكون لدى المخلصين علم مسبق بأي تعليمات جديدة، لا أن يتفاجؤوا بها، وأن تكون تلك التعليمات واضحة لا تدع مجالاً للاجتهادات، وضرورة إضافة جهاز باركود كشف الوارد في الصالة لتخفيف الضغط عن باركود الرمبة .

وتوفير الوقت والجهد في حال وجود بيانات محجورة في قسم المخابر والجودة، وبذلك لا يستدعي العودة إلى الرمبة مرة أخرى لتحويل البيان إلى قسم المحاسبة، وأهمية تسريع منح التراخيص النهائية للشركات التي قامت بدفع الرسوم وإصدار بطاقات الدخول للعاملين فيها، وكذلك تحديد الدوام لقسم الشحن للساعة ٨ مساءً وتحديد يوم الجمعة كعطلة، وصيانة مرافق البنية التحتية الخاصة بأبنية شركات التخليص.

وشملت مطالب شركات ومكاتب التخليص وفق ما ذكر رئيس الغرفة، تفعيل آلية دفع الرسوم إلكترونياً لتوفيرالوقت، وإنشاء مكتب أو نقابة للشركات المرخصة من شأنها أن تجتمع مع الإدارة بشكل دوري لمناقشة مشكلات وصعوبات العمل، وإنشاء لجنة أو مكتب من قبل الجمارك من شأنه التحقق من المخالفات إذا كانت محقة أو غير محقة.

وبيّن الرفاعي، أن الاجتماع بخصوص ما تقدم مع مدير الجمارك ومدير معبر نصيب الحدودي كان مثمراً جداً، حيث جرى النظر في جميع المقترحات ومعالجة معظمها، وهناك مقترحات ستجري المراسلة بشأنها مع الجهات ذات العلاقة.

«حسياء الصناعية» تخصص منطقة للمصانع السعودية لتعزيز التكامل الاقتصادي

الحرية – ميمونة العلي

كشف مدير مدينة حسياء الصناعية طلال زعيب عن إطلاق مبادرة لتخصيص منطقة خاصة للمصانع السعودية داخل المدينة، بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي السوري– السعودي، وفتح آفاق التعاون الصناعي على المستويين الإقليمي والعالمي.

مبيناً أن إطلاق المبادرة جاء خلال اجتماع مهم مع مستثمرين سعوديين يتقدمهم المستثمر السعودي ناصر عبد العزيز الغيلان، إلى جانب الدكتور عبد الوهاب القحطاني، مساعد محافظ حمص لشؤون الاستثمار، حرصاً من جميع الأطراف على توسيع نطاق الشراكة. موضحاً أن المشاركين أكدوا أن هذه الخطوة تمثل مرحلة جديدة من الشراكة بين سوريا والمملكة العربية السعودية، ما يعزز مكانة مدينة حسياء الصناعية كمركز صناعي إقليمي واعد.

حيث تهدف المبادرة إلى تعزيز الجانب الاستثماري في مدينة حسياء لتكون مدينة صناعية تتمتع بمواصفات عالمية، إضافة إلى توفير بيئة صناعية متكاملة تدعم النمو الاقتصادي وتفتح المجال أمام مشاريع عربية مشتركة.

٨٧٠ مليار ليرة قيمة مصروفات وتعويضات «التأمينات الاجتماعية» خلال النصف الأول من العام الحالي

الحرية – دينا عبد

بيّن المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حسن خطيب أن مؤشرات الأداء للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال النصف الأول من العام الجاري أظهرت أن قيمة المعاشات المصروفة والتعويضات خلال النصف الأول من هذا العام بلغت حوالى ٨٧٠ مليار ليرة سورية (قبل سريان مرسوم الزيادة).

وأشار في تصريح لـ"الحرية" أن القيمة بلغت لتاريخه ما يقارب ٢,٧١٥ ترليون ليرة سورية.

لافتاً إلى أن عدد المتقاعدين والمستحقين عنهم لغاية نهاية شهر حزيران الماضي بلغ حوالى ٩٣٠ ألف متقاعد ومستحق، وعدد العمال المشترك عنهم : قطاع عام لغاية الفترة نفسها بلغ ٩٨٦,٤٢٧ مشتركاً، وعدد العمال المشترك عنهم :قطاع خاص و تعاوني ومشترك بلغ ٨٧٦,٦٧١ مشتركاً، وعدد العمال المشترك عنهم : مشترك عن نفسه بلغ ١٧,٣١٥ مشتركاً،بينما بلغ عدد العمال المشترك عنهم : مشترك خارج القطر أربعة مشتركين.

وأضاف خطيب: إن عدد قرارات صرف تعويض الدفعة الواحدة الصادرة خلال النصف الأول من العام الجاري بلغ ٦٢٨٦ قراراً، وقيمة قرارات صرف تعويض الدفعة الواحدة الصادرة خلال النصف الأول بلغ ٩,٣ مليارات ليرة، وعدد قرارات معاشات الشيخوخة والعجز والوفاة الصادرة خلال النصف الأول بلغ ١٦٩٢٨ قراراً، وعدد قرارات ضم الخدمة ورد التعويض ورفع النسبة الصادرة بلغ ١٦٣٣ قراراً، وعدد الإنذارات الصادرة خلال النصف الأول ١٦٣١٢ إنذاراً، وعدد قرارات الحجز الصادرة بلغت ٨٠٩٧ قراراً، وعدد قرارات رفع الحجز الصادرة خلال الفترة نفسها بلغ ١٤٩٣ قراراً.

ولفت خطيب إلى أن المبالغ المحصلة من قرارات الحجز خلال النصف الأول للعام الحالي بلغت ٥,١ مليارات ليرة، في حين بلغت ديون القطاع الخاص ٢٤٨ مليار ليرة.

وأكد خطيب التزام المؤسسة بمسؤولياتها تجاه جميع العاملين من دون استثناء، وبما يضمن حقوقهم التأمينية وفقاً للقوانين النافذة، والعمل على تطوير منظومة الحماية الاجتماعية.

البطالة والأجور الزهيدة من الأسباب..

نزيف الكفاءات وهجرة العقول يعلق حلم العودة

الحرية – إلهام عثمان

على وقع حلم العودة إلى الوطن، يحط آلاف السوريين الرحال بعد سنوات من الغربة الموجعة، حاملين في جعبتهم خبرات متراكمة وأمالاً معقودة على المساهمة في إعادة الإعمار، لكن سرعان ما تصطدم أحلامهم بصخرة الواقع المرير، حيث أجور لا تكاد تسد الرمق، وفرص عمل هشة لا توفر أبسط مقومات العيش الكريم.

فكيف تحولت عودة الكفاءات من فرصة ذهبية لإنعاش الاقتصاد إلى معاناة يومية تثقل كاهل العائدين والاقتصاد الوطني معاً؟

صدمة العودة

كشف الخبير الدولي في التنمية البشرية فادي حمد ومن خلال حوار خاص مع "الحرية"، أن المغتربين العائدين يمكن تقسيمهم إلى نوعين: – الأول أصحاب رؤوس الأموال القادرين على تحريك العجلة الاقتصادية. – والثاني أصحاب المهن الذين يواجهون صدمة حقيقية في الفارق بين أجور الداخل والخارج.

شهادات من الميدان..

وعلى الأرض، بين أبو محمد (٤٥ عاماً) أنه عاد من مغتربه في لبنان، حيث كان يمتهن النجارة، ويقول: عُرضت عليّ فرص عمل في مشاغل محلية بأجر يومي لا يتجاوز ٧٠ ألف ليرة، وهو أجر زهيد مقارنة بالواقع الاقتصادي للبلد، ومع ارتفاع الأسعار فإن مبلغ ٧٠ ألفاً كأجر يومي لا تكفي وحدها، لذلك فضلت البقاء في المنزل على العمل بأجر لا يليق بكفاءتي وخبرتي".

في نفس السياق، تؤكد لمى ذات (٣٩عاماً)، قائلة: "عدت من مصر حاملة خبرة خمس سنوات في شركات تصميم دولية، لكن العروض المحلية لا توفر حتى ربع راتبي السابق".

وتستطرد: "كيف لي أن أتقبل عملاً دون تأمين صحي وبأجر لا يضمن لي حياة كريمة؟".

وهنا يصنف حمد المغتربين العائدين إلى وطنهم ضمن فئتين رئيسيتين: – فئة المستثمرين: وهم أصحاب رؤوس الأموال الذين يمتلكون القدرة على تحريك العجلة الاقتصادية من خلال استثماراتهم الضخمة، وقدرتهم على تبني مشاريع تنموية طموحة، ما يجعلهم عناصر فاعلة في أي بيئة اقتصادية يتواجدون فيها. – وفئة أصحاب المهن: وتشمل هذه الفئة العمالة المهنية وأصحاب العمل الحر، الذين غالباً ما يصابون بصدمة حقيقية عند مقارنة أجور العمل في الداخل بتلك التي كانوا يتقاضونها أثناء فترة الاغتراب، فالأجور المحلية لا تتجاوز ٢٠٪ من نظيرتها في بلدان الاغتراب، ما يخلق فجوة دخل كبيرة.

فـادي حمـــد:

الخبير الدولي في التنمية البشرية

وضع معايير عادلة لأجور العمالة وإيجاد بيئة مشجعة لعودة الكفاءات والتركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة

العمل بالمجان

كما أشار حمد إلى أن هذه الفجوة الواسعة تدفع بالعديد من العائدين إلى رفض فكرة "العمل بالمجان" أو مقابل أجر زهيد، خاصة مع مقارنته بما كانوا يحصلون عليه سابقاً.

كما أن عدم تقبلهم لسياسات التقشف، وتردي القدرة الشرائية للعملة المحلية، يضاعف من التحديات التي تواجههم، وهنا نجد أن النتيجة الطبيعية لهذا الواقع، هي ظهور طبقة مجتمعية جديدة عاطلة عن العمل. فالكثير من أصحاب المهارات والحرف العائدين من المغترب، وعندما يكتشفون حجم التفاوت في الأجور، يفضلون البقاء في منازلهم على قبول عمل لا يليق بكفاءتهم ولا يكفي لسد احتياجاتهم الأساسية.

تحذيرات الخبراء

بدوره حذر الخبير الاقتصادي إسكندر العبد الله من تداعيات هذه الظاهرة، مشيراً إلى أن استمرار تدهور القوة الشرائية لليرة السورية وتردي الأجور الحقيقية للعاملين يدفع بالكفاءات إلى الهجرة مرة أخرى، أو التحول إلى طبقة عاطلة جديدة. من جهته أكد حمد: أن المشكلة ليست في عدم رغبة العائدين بالعمل، بل في عدم قدرة السوق على تقديم أجور عادلة تناسب خبراتهم وتوفر لهم حياة كريمة.

حلول على الورق..

وفي ظلّ التحولات الاقتصادية الأخيرة، بين العبد الله أن الحلول المطروحة لمعالجة أزمة العائدين بدأت تأخذ مساراً أكثر واقعية، لكنها لا تزال تواجه تحديات جسيمة في التنفيذ.

وعن الحلول الحالية هناك ثلاثة محاور رئيسية تشمل سياسات نقدية وجذب الاستثمار وقطاع الطاقة وفق رؤيا العبد الله، مشيراً إلى أن أبرز التحديات التي تكمن في الفجوة بين التعهدات والتنفيذ الفعلي، واستمرار أزمة السيولة والفساد الإداري السابق في بعض الجوانب، وضعف التركيز على القطاعات الإنتاجية.

ويضيف حمد: هذه المعضلة تؤثر سلباً على عملية إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية من خلال:

– حرمان سوق العمل من كفاءات وخبرات مهمة.

– وتعطيل عملية استقطاب الكفاءات المغتربة.

– إضافة إلى أن الإبقاء على الأجور المحلية عند مستويات متدنية لا تشجع على العمل.

وهنا ينصح حمد بأنه أصبح من الضروري العمل على تنشيط الاقتصاد، بوضع معايير عادلة لأجور العمالة، وخلق بيئة مشجعة لعودة الكفاءات والمحافظة عليها، بما يخدم عملية إعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

نزيف الكفاءات

وختم حمد حديثه: تبقى معادلة استيعاب الكفاءات العائدة واحدة من أصعب المعادلات التي تواجه سوريا في مرحلة إعادة الإعمار، فبدون حلول جذرية تضمن حياة كريمة للعائدين، وتوفر لهم فرص عمل ملائمة، سيستمر نزيف الكفاءات، وسيبقى حلم العودة معلقاً بين طوابير البطالة ومغريات المنفى.

إسكندر العبد الله:

الخبير الاقتصادي

استمرار تدهور القوة الشرائية لليرة السورية وتردي الأجور وراء هجرة العقول أو التحول إلى طبقة عاطلة جديدة

ترامب عندما يمهد بنفسه لنجاح زيارة الشرع إلى واشنطن.. ماذا في التفاصيل؟

إدارة ترامب تهيّئ مسبقاً الأرضية لنجاح الزيارة عبر سلسلة إجراءات.. خصوصاً على مستوى إلغاء قانون قيصر

الحرّية – مها سلطان

هل أراد الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن يُمهّد بنفسه، ومبكراً، لزيارة ناجحة للرئيس أحمد الشرع؟ بمعنى أنه أراد مسبقاً حسم التوقعات والتحليلات باتجاه أن الزيارة ستكون بالتأكيد ذات فعالية وتأثير، وأنه سيتم خلالها وضع النقاط على الحروف بالنسبة لكثير من القضايا العالقة والمُعلّقة بالنسبة لسوريا، وما يرتبط بها إقليمياً. هذا على الأقل ما يمكن قراءته – مبدئياً – من خلال إشادة ترامب بـ«العمل الجاد والجيد للغاية» للرئيس الشرع في إدارة شؤون سوريا، متناولاً مسألة العقوبات تحديداً، حيث أعاد التأكيد على أن «رفع العقوبات جاء بهدف منح الحكومة السورية فرصة للبقاء والانخراط في العملية السياسية». وقال ترامب في تصريحات صحفية اليوم الاثنين على متن الطائرة الرئاسية: «الرئيس السوري قد يأتي إلى البيت الأبيض، إنه يعمل بجد».

ومن المتوقع أن يزور الرئيس الشرع واشنطن في ١٠ تشرين الثاني الجاري، حيث سيلتقي الرئيس ترامب، إلى جانب لقاءات أخرى في الكونغرس، في ظل استعداد مجلس النواب لتصويت نهائي على إلغاء عقوبات قانون قيصر، تمهيداً لتوقيعه من قبل ترامب قبل نهاية العام.

إعادة بناء

وكان وزير الخارجية أسعد الشيباني قد أعلن أمس الأحد، خلال كلمة له في منتدى حوار المنامة/ البحرين، عن هذه الزيارة التي وصفها بأنها تاريخية، إذ تُعدّ الأولى لرئيس سوري منذ أكثر من سبعين عاماً، مشيراً إلى أنها ستشكّل محطة مهمة في إعادة بناء العلاقات بين دمشق وواشنطن.

وأضاف الشيباني أن المباحثات ستتناول ملفات رفع العقوبات وفتح صفحة جديدة في العلاقات، مؤكداً رغبة دمشق في إقامة شراكة قوية جداً بين سوريا والولايات المتحدة. وقال: «لا نريد أن تكون سوريا مركزاً للاستقطاب، وإنما أن تكون على مسافة واحدة من الجميع، وتقيم علاقاتها على التعاون والانفتاح، مع مدّ يدها للحلفاء والأصدقاء في المنطقة بما يعود بالنفع على الجميع».

وأكد أن «الحكومة السورية واجهت تحديات عديدة خلال الفترة الماضية، لكنها لم تستسلم»، وهي ملتزمة بتحقيق «السلم الأهلي وتعزيز العدالة، مع التأكيد على أن العقوبات الدولية لم تعد مبرّرة».

جدول الأعمال عملياً، كشفت كلمة الشيباني عن المسار الأهم لزيارة الرئيس الشرع إلى واشنطن ولقائه ترامب، وهو رفع العقوبات بصورة نهائية. فمع انتظام الحياة السياسية والتشريعية في سوريا، ومع ما تبذله الحكومة بصورة متواصلة ومكثفة لتحقيق السلم الأهلي وتعزيز العدالة، فإن مبررات العقوبات لم تعد قائمة، والحديث هنا عن قانون قيصر، وعقوباته الأشد صرامة وشدة من بين جميع العقوبات التي كانت مفروضة على سوريا في عهد النظام السابق، والتي تم إلغاؤها جميعاً باستثناء قانون قيصر.

وفي الفترة الماضية، ركّزت وسائل إعلام أميركية وأوروبية على عدة تطورات بدت الإدارة الأميركية من خلالها وكأنها تهيّئ الأرضية لزيارة الرئيس الشرع، وفق هذه الوسائل، منها صحيفة نيويورك تايمز وموقع أكسيوس، مشيرة خصوصاً إلى سحب ترشيح جويل رايبورن لمنصب معاون وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى بعد تعثّره في لجنة العلاقات الخارجية، في إشارة إلى رغبة الإدارة في ضخّ وجوه جديدة تتلاءم مع نهج الانفتاح على دمشق، بعد سنوات مثّل فيها رايبورن رمزاً لسياسة العقوبات، و«جويل رايبورن هو مؤرخ وباحث متخصص في شؤون الشرق الأوسط، ودبلوماسي وضابط عسكري سابق، وشغل منصب المبعوث الأميركي الخاص لسوريا ما بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢١».

وتضغط إدارة ترامب بصورة مكثفة لإلغاء قانون قيصر عبر إدراج ذلك في مشروع قانون الدفاع الوطني، مع ترك القرار النهائي للكونغرس، وكان هذا، بحسب المحللين، علامة بارزة على تبدّل المزاج السياسي واستعداد الإدارة الأميركية لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع سوريا، وسائل الإعلام نفسها تحدثت عن تطورات موازية على الجانب السوري، على المستوى العسكري والأمني، تأتي في إطار التحضير والتمهيد لأن تكون زيارة الرئيس الشرع ناجحة، وبما يعود بأكبر المنافع لسوريا.

وكانت صحيفة بوليتكو الأميركية قد نقلت أمس الأول عن مسؤول أميركي في البيت الأبيض تأكيده أن هذه الزيارة «خطوة هامة جديدة في جهود الإدارة لتعزيز العلاقات مع دمشق»، مؤكداً أنها تمثل «تحوّلاً بارزاً بالنسبة للشرع».

العلاقات الثنائية

المسار الثاني، الذي تحدث عنه الشيباني، هو العلاقات السورية الأميركية وإعادة بنائها، وفق إعادة تعريف موقع ودور ومكانة سوريا في النظام الدولي. ومن هنا يتّسع الحديث عن «اتفاق أمني» سيتم توقيعه خلال الزيارة، متعلق بانضمام سوريا إلى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش.

وكان المبعوث الأميركي توم براك قد تطرّق إليه خلال كلمته في منتدى حوار المنامة آنف الذكر، قائلاً: «إن سوريا ستنضم إلى ٨٨ دولة في التحالف، الذي تأسس في عام ٢٠١٤ لمحاربة التنظيم المتطرف»، مؤكداً أن هذه الخطوة تمثل «تحولاً تاريخياً في العلاقات بين دمشق وواشنطن»، على حدّ قوله، وحسب المراقبين، فإن هذا التحالف يعيش مرحلة انتقالية مع استكمال إعادة التموضع في العراق، إذ لم يعد ممكناً الاكتفاء بترتيبات محدودة، وأنه لا بد من إطار قانوني عملي واضح.

الانتهاكات الإسرائيلية

المسار الثالث، وهو الانتهاكات الإسرائيلية، يُعدّ مساراً ضاغطاً مع تصاعدها واتخاذها أبعاداً ميدانية خطيرة، ولا شك أن هذه الانتهاكات ستكون ملفاً رئيسياً، خصوصاً وأنه بالأساس هناك مفاوضات في سبيل الوصول إلى اتفاق يضبط هذه الانتهاكات، وكان موقع أكسيوس الأميركي قد نقل قبل أيام عن براك قوله: «إن واشنطن تريد التوصل إلى اتفاق أمني حدودي بين سوريا وإسرائيل بحلول نهاية العام الجاري»، وعليه، فإن زيارة الشرع لواشنطن تحظى باهتمام إقليمي دولي واسع، نظراً لما قد يخرج عنها من نتائج على المستويين السياسي والأمني، تضع المنطقة أمام مرحلة جديدة من التوازنات في الحضور والنفوذ، فهذه الزيارة – التي توصف بأنها مشهد غير مسبوق في تاريخ العلاقات السورية الأميركية – ليست مجرد انعطافة حادة في تاريخ المنطقة، بل هي إعادة تموضع كامل لسوريا على الخريطة السياسية الدولية، وسيكون لذلك منعكسات مباشرة خلال المرحلة المقبلة.

اللقاء الثالث

يُشار إلى أن زيارة الرئيس الشرع للولايات المتحدة هي الثانية له، بعد زيارة سابقة في أيلول الماضي لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلى مستوى اللقاءات، فإن هذا اللقاء هو الثالث بينه وبين ترامب، بعد لقاءين سابقين في أيار الماضي وفي أيلول الماضي على هامش اجتماعات الجمعية العامة.

توصف الزيارة بأنها مشهد غير مسبوق في تاريخ العلاقات السورية الأميركية فهي إعادة تموضع كامل لسوريا على الخريطة السياسية الدولية

منظومة الشحن والنقل في مرمى التحديث والتطوير.. وهيئة مستقلة لإدارتها قريباً

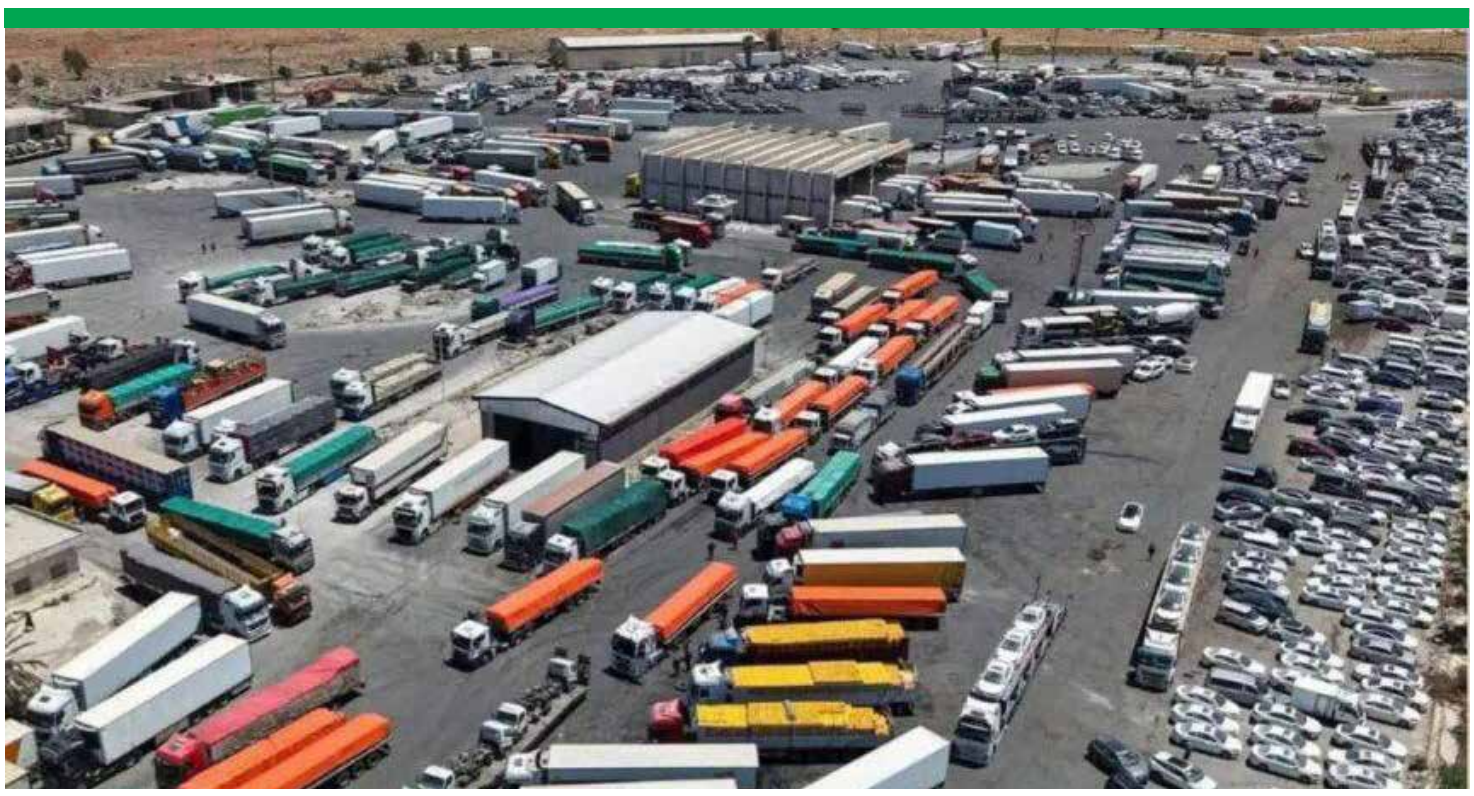

وزير النقل: الوزارة بصدد إعداد سياسة وطنية شاملة تتضمن تحديث التشريعات الناظمة لعمل الشحن والنقل

الحرية – محمد زكريا

من جديد.. تعيد وزارة النقل ترتيب البيت الداخلي لمنظومة عمل الشاحنات الكبيرة وشحن البضائع، حيث يأتي هذا الترتيب الجديد بعد أن طفح الكيل "كما يقولون"، في المخالفات والتجاوزات المرتكبة من قبل بعض أصحاب وسائقين الشاحنات الكبيرة، ولعل أبرزها السرقات المفتعلة من الحمولات، وافتعال أساليب التلاعب والتحاليل عند قبابين التحميل والتفريغ، إضافة إلى الفوضى والمحسوبيات في توزيع الأحمال وغيرها من القصص، المهم أن وزارة النقل تعي أهمية وضرورة إعادة هيكلة منظومة قطاع النقل والشحن، لاسيما بعد سلسلة من الاجتماعات المتتالية مع دول الجوار، بخصوص الترانزيت مع دول الجوار، وحتى تستفيد الشاحنات السورية من تجارة الترانزيت، ودخولها بالعمل إلى جانب الشاحنات الأجنبية، وبالتالي اليوم أصبح الشحن ونقل البضائع أمام مرحلة جديدة من العمل.

قدم الأسطول

وزير النقل الدكتور يعرب بدر بين أن أبرز التحديات التي تواجه قطاع النقل في سورية تتمثل في قدم أسطول الشاحنات، إضافة إلى العمل الفردي غير المنظم.

وأوضح في تصرح لـ"الحرية" أن الوزارة بصدد إعداد سياسة وطنية شاملة، تتضمن تحديث التشريعات الناظمة لعمل الشحن والنقل، وإنشاء هيئة ناظمة مستقلة تشرف على هذا القطاع، كما أن الوزارة تعمل على تحفيز تجديد الأسطول وفق معايير السلامة والكفاءة البيئية، مشيراً إلى أن دعم السائقين ومالكي الشاحنات يشكل أولوية في المرحلة القادمة، وذلك لضمان استمرارية هذا القطاع في ظل الظروف الحالية.

التحول الرقمي

وحسب ما أوردته الوزارة خلال الأشهر الماضية، فأنها بصدد إحداث منصة إلكترونية وطنية لربط الناقلين بالمستفيدين، حيث أعلنت مؤخراً عن طلب معلومات لتطوير المنصة الوطنية لنقل البضائع، كما دعت الوزارة الشركات المتخصصة للمشاركة في طلب المعلومات RFI لتطوير وتشغيل منصة إدارة الشحن الوطنية ضمن نموذج شراكة بين القطاعين العام والخاص، والهدف من الدعوة هو تدعيم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال التحول الرقمي في قطاع شحن البضائع، وبالتالي هي شراكة من أجل كفاءة أعلى، وشفافية أكبر في خدمات النقل واللوجستيات، كما بينت الوزارة أن هذه المنصة هي رقمية متكاملة لإدارة عمليات نقل البضائع البرية في سوريا، تربط الشاحنين الناقلين السائقين والجهات التنظيمية في نظام رقمي واحد وتقدم تتبعاً فورياً للبضائع.

يذكر أن هذه المنصة المراد إحداثها، هي إدارة إلكترونية للوثائق، ودفع رقمي آمن، وبالتالي هي خطوة استراتيجية نحو التحول الرقمي لقطاع النقل، وزيادة كفاءة النقل وتقليل التكاليف التشغيلية، وتسريع أوقات الاستجابة، وتقليل التدخل البشري، ودعم القرار بالبيانات الدقيقة والتحليلات الذكية، وتعزيز التعاون بين القطاعين، والحد من عودة الشاحنات فارغة من مكان تفريغها، وتحسين استخدام الأسطول على أن يكون بالشكل الأمثل.

«الكهرباء» تبحث مع شركة سعودية آفاق التعاون بمجال التوليد وإدارة المشاريع الكهربائية

الحرية – زهير المحمد

بحث مدير عام مؤسسة توليد الكهرباء المهندس محمد فضلية، خلال لقائه اليوم وفداً تقنياً من شركة "**ACWA Power**" السعودية، آفاق التعاون المشترك بين الجانبين.

واستعرض المهندس فضلية خلال اللقاء إمكانيات مؤسسة توليد الكهرباء، وآليات التعاون الممكنة، فيما قدم وفد الشركة السعودية عرضاً تعريفياً حول مشاريعها الحالية وخبراتها التقنية في مجالات توليد الطاقة وإدارة المشاريع الكهربائية. وتأتي هذه الزيارة في سياق تنفيذ الاتفاقية الموقعة مع وزارة الطاقة، وضمن مساعي تعزيز التعاون وتبادل الخبرات الفنية، بما يسهم في رفع كفاءة منظومة الكهرباء وتحسين أدائها.

إنجاز ١١ ألف وثيقة عقارية في القنيطرة

الحرية – ممدوح عوض

كشف مدير المصالح العقارية في القنيطرة عبد الرحمن الفياض أن المديرية أنجزت ١١٠٦١ وثيقة عقارية منذ مطلع العام الجاري ولغاية نهاية شهر أيلول، من بينها إصدار ٦٨٨٣ قيداً عقارياً و٩٥٥ بيان ملكية و ٢٤٨٥ بيان مساحة و١٩١ سند تمليك و٥٤٧ مخططاً مساحياً. وأوضح مدير المصالح العقارية بتصريح لـ"الحرية" أن عدد العقود العقارية المنجزة والمصدرة في العام الجاري بلغ ٤٧٣ عقداً للبيع والانتقال والأحكام القضائية، وأن الرسوم المستوفاة بدل خدمات عن عقود التوثيق المنجزة بلغت نحو ٢٦,٢٧٦ مليون ليرة، بينما بلغ مجموع التكاليف الفنية ٦٨ تكليفاً بين (إفراز – تصحيح أوصاف – بيانات حدود) منها ٢٤ تكليفاً منفذاً و٣٠ تكليفاً غير منفذ والرسوم المستوفاة عنها بلغ ٤٩٦ ألف ليرة .

ونوه مدير المصالح العقارية بأن جميع الوثائق والمعاملات العقارية في المديرية مؤتمتة ومؤرشفة إلكترونياً وتستخرج الوثائق في اليوم نفسه مباشرة عند طلبها، ما يختصر على المراجعين عناء الانتظار و كذلك اختصار للوقت والجهد.

الحرية
العدد 05 | السنة الأولى | الإثنين 3 تشـرين الثاني 2025 م

الإدارة المحلية تحدث مديريــة عامــة ترعى عمــل ومصالح الوحدات الإدارية

الحرية – محمد زكريا

أصدرت وزارة الإدارة المحلية والبيئة القرار رقم ١٠٠٠ يقضي بموجبه إحداث المديرية العامة للإدارة المحلية حيث تضمنت المادة الأولى من القرار، والذي حصلت الحرية على نسخة منه – أن تعتمد الوحدات التنظيمية العاملة في الأمانة العامة للمحافظة ذات الصلة بقطاع الإدارة المحلية والبيئة ضمن الهيكل التنظيمي للمديرية العامة بما فيها الوحدات التنظيمية المعنية بقضايا النقل الداخلي وهندسة المرور– الخدمات الفنية – المناطق الصناعية والحرفية – دعم القرار والتخطيط الإقليمي – المجالس المحلية – التنمية المحلية – النظافة وإدارة النفايات الصلبة.

تعزيز مبدأ اللامركزية

فيما حددت المادة الثانية من القرار المهام والصلاحيات التي تتولها المديرية العامة المحدثة والمتمثلة في العمل على تعزيز مبدأ اللا مركزية الإداريــة، وتفعيل دور الوحدات الإداريــة، في تقديم الخدمات العامة بكفاءة واستدامة، وتنظيم وتطوير العمل المحلي والبيئي، وضمان تكامل الجهود بين الوحدات الإداريــة ووزارة الإدارة المحلية، إضافة إلى متابعة عمل المديرية وفروعها بالمحافظات والوحدات الإداريــة، وتقديم الدعم الفني والمالي والإداري الـلازم لها لضمان حسن تنفيذ خططها وبرامجها والخدمات الفنية، إلى جانب العمل على تطبيق السياسات والخطط الوطنية على المستوى المكاني ومتابعة تنفيذها .

تأهيل وتدريب

كما تتولى المديرية المحدثة إدارة شؤون العاملين في الفروع والوحدات الإداريــة وتأهيلهم وتدريبهم بما يرفع كفاءتهم مع متابعة برامج التأهيل والتدريب للكوادر المحلية المنتخبة وتنظيم الدورات وورش العمل المتخصصة، إضافة إلى المشاركة في وضع رؤية تنموية مستقبلية مستدامة للوحدات الإدارية، واعتماد خطط طويلة الأمد تضمن الانتقال إلى مراحل تنموية متقدمة بالاعتماد على خصائص الوحدة الإداريــة ومواردها البشرية والمادية، كما تشرف المديرية المحدثة على دراسة وتدقيق المخططات التنظيمية والأنظمة المعمارية المعدة من قبل الوحدات الإدارية في المحافظة وفـق الأنظمة والقوانين النافذة واقـتـراح ما يلزم بشأنها ورفعها إلى الـوزارة، كما يقع على عاتق المديرية المحدثة المشاركة في إجـراءات ومراحل إعـداد الخطط والدراسات الهيكلية والإقليمية المكانية فـي المحافظة وتنفيذ السياسات والخطط والأنظمة البيئية المعتمدة ومراقبة الامتثال للوائح والاشتراطات البيئية، كما أن القرار أجاز للمديرية المحدثة حق الاقـتـراح وإعـادة برامج تشجيع الاستثمارات المحلية ودعم الترويج للوحدات الإدارية والاستثمارات فيها مع متابعة المشاريع الاستثمارية والخدمية والبيئية والتنموية للحدات الإدارية في المحافظة.

صلاحيات المدير العام

في حين حددت المادة الثالثة من القرار صلاحيات ومهام المدير العام للمديرية المحدثة وبصفته نائباً للمحافظ لشؤون الإدارة المحلية والبيئة، حيث تتلخص مهامه في الإشراف على تنفيذ الإجـراءات الهادفة إلى تعزيز مبدأ اللا مركزية الإدارية وتفعيل دور الوحدات الإداريـة في تقديم الخدمات العامة بكفاءة والإشـراف أيضاً على العمل الفني والبيئي والمالي للمديرية العامة وفروعها والـوحـدات الإداريــة مع اقتراح السياسات العامة والخطط الفنية والبيئية واستراتيجيات التنمية الحضرية واستخدامات الأراضي على المستوى المحلي والإقليمي ورفعها إلى المحافظ وزير الإدارة المحلية كما أنه يشرف على تنفيذ المشاريع الخدمية والبيئية والبنية التحتية والتخطيط المكاني في نطاق المحافظة والإشراف على إدارة الاستثمارات والتعاقدات العائدة للوحدة الإدارية، وهو عاقد للنفقة وآمر للصرف لموازنة المديرية وفروعها.

نطاق عمل المديرية

كما جاء في المادة الرابعة من القرار تحديد نطاق الإشراف لمديرية الإدارة المحلية في المنطقة على الوحدات الإدارية " بلدات – بلديات " الواقعة ضمن حدود المنطقة وتتولى في سبيل ذلـك تقديم الدعم الفني والمالي والإداري الـلازم للوحدات الإداريـة الواقعة ضمن نطاقها الإشرافي لضمان حسن تنفيذ خططها إضافة إلى جمع البيانات والمؤشرات التنموية والخدمية والبيانات الإحصائية للوحدات الإداريـة الواقعة ضمن إشرافها ورفع التوصيات إلى المديرية المحدثة.

ونصت المادة الخامسة على مهام وصلاحيات مدير الإدارة المحلية في المنطقة ومنها الإشـراف على عمل المديرية والعاملين فيها ومتابعة وتنفيذ التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المدير العام للمديرية كما من مهامه إعداد تقارير دورية عن سير العمل في المديرية الفرعية والوحدات الإدارية الواقعة ضمن نطاقه الإشرافي.

ضبط الفوضى

الخبير في شؤون الوحدات الإدارية الدكتور عمار راضي أكد أنه من الضروري إعادة هيكلة الوحدات الإدارية، وضبط الفوضى الحاصلة في عمل هذه الوحدات، لاسيما بعد ان كثرت حالات المحسوبيات والواسطات في عمل هذه الوحدات، والذهنية التي كانت تدير عمل هذه الوحدات، وبالتالي إحداث مديرية عامة وفروع لها بالمحافظات لتدير عمل هذه الوحدات ضمن صلاحيات محددة من شأنه أن يحد من تلك الفوضى الحاصلة في الوحدات الإدارية.

استعداداً للشتاء.. شق قناة ترابية لتصريف مياه الأمطار وتنظيف مجرى وادي العلان بالقنيطرة

الحرية – ممدوح عوض

أطلقت مديرية المـوارد المائية في محافظة القنيطرة ورشات الصيانة لتنظيف القناة المكشوفة (**A**) ضمن شبكة ري سد كودنة الواقعة جنوب غرب قرية الدواية الكبيرة. وتهدف هـذه المبادرة إلـى رفع كفاءة شبكة الري وتعزيز استدامتها بما يسهم في تحسين إدارة الموارد المائية في الشبكة.

وكذلك قامت ورشات الصيانة بتعزيل غرفة سكر الغسيل في سد كودنة من المياه المتجمعة والأوسـاخ باستخدام المضخة الجوالة تمهيداً لعزل القسطل الداخلي بقطر ١٢٠٠ مم بهدف حمايته من الصدأ والتلف، وجـاء تعزيل غرفة السكر ضمن خطة المديرية في متابعة جاهزية منشآت الـسـدود وصيانتها اسـتـعـداداً لموسم الشتاء القادم.

مدير الـمـوارد المائية فـي القنيطرة المهندس بسام الشمالي أوضح لصحيفة (الحرية) أن المديرية وفـي إطـار سعيها المتواصل لتحسين إدارة الحد من غمر الأراضـي الزراعية في فصل الشتاء، قامت بتنفيذ مشروع شق قناة ترابية في قرية منشية سويسة، وقد خصصت هذه القناة لتصريف مياه الأمطار المتجمعة في عدد من الحقول الزراعية خلال فصل الشتاء، وأن الهدف من حفر القناة هو توجيه المياه نحو المسيل المائي الرئيسي ضمن شبكة الري المرتبطة بسد كودنة، ما يسهم في تعزيز كفاءة التصريف وضمان استمرارية الري في المنطقة، الأمر الذي ينعكس إيجابياً في الحفاظ على إنتاجية الأراضي الزراعية في قرية الهجة والمناطق المجاورة.

وأكد الشمالي أن المديرية تابعت أعمال تنظيف مجرى وادي العلان في قرية الهجة وتسليكه ضمن مجراه الأساسي بهدف تأمين انسيابية جريان المياه خلال فصل الشتاء القادم ومنع حـدوث الفيضانات التي تؤثر في مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ضمن شبكة الـري العائدة لسد كودنة، مضيفاً إلى أن هذه الأعمال تهدف لتعزيز كفاءة شبكات الري والصرف وضمان استدامة الـمـوارد المائية ودعـم الواقع الزراعي في محافظة القنيطرة.

مشيرا إلى أن المديرية قامت بصيانات وإصـلاحـات فـي عـدة مـواقـع مـن سـدود المحافظة، حيث نفذت أعـمـال عـزل بئر الدخول في سد الهجة إضافة إلى استبدال الشبك المعدني القديم وتركيب شبك وسيفون جديدين اسـتـعـداداً لموسم الأمطار، كما نفذت ورشات الصيانة أعمال تركيب قساطل بايبل بقطر ٤٠٠ مم على أحد المسيلات المائية ضمن شبكة الري في سد كودنة، وتنفيذ أعمال إصلاح وتحديث لبئر الدخول في سد الرقاد، شملت تركيب شبك معدني جـديـد ومـدخـل ونـوافـذ للبئر، موضحاً إلى أن جميع أعمال الصيانة والإصلاح جاءت ضمن خطة المديرية الرامية إلـى رفـع جاهزية منشآت الـري وتحسين كفاءتها التشغيلية قبل موسم الأمطار القادم.

بعد كشف «رأس جبل الجليد» من الفساد المزمن..

كيف نحمي المال العام ونضمن ارتقاء الأداء الاقتصادي

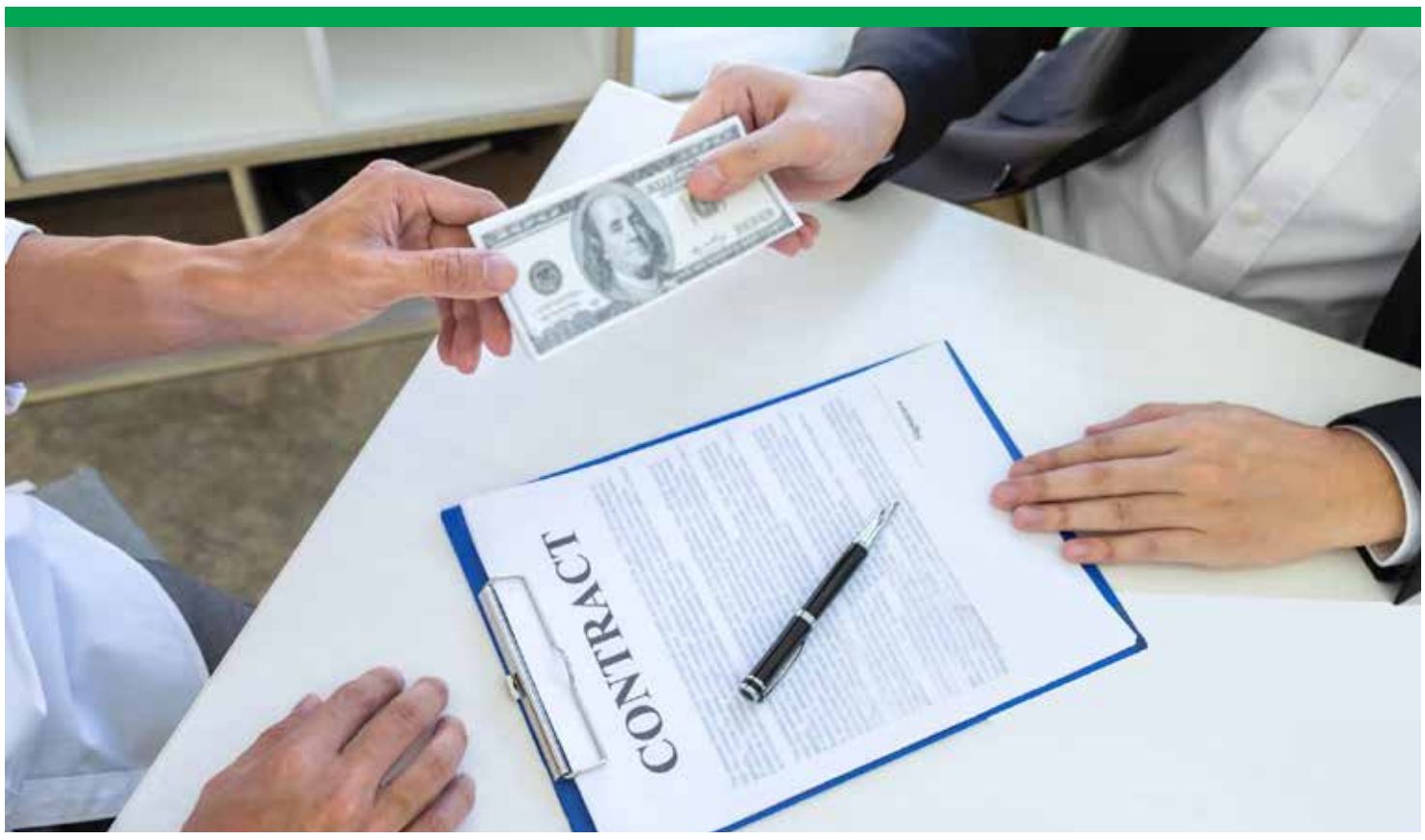

الحرية – نهلة أبوتك

تتجلى اليوم آثار الفساد الإداري والمالي الـذي تـراكـم لـعـقـود، مـع بـدء الحكومة السورية خطوات رقابية جريئة لمواجهته وحماية المال العام.

خـلال الأشـهـر الأخـيـرة، كثّفت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، ووزارات الدولة جهودها فـي تتبّع ملفات الفساد وفتح التحقيقات في قطاعات حيوية، أبرزها النفط والغاز والتعليم والتموين والمصارف والثروات المعدنية، حيث تجاوزت الخسائر المسجّلة عشرات مليارات الليرات السورية.

هدر في قطاع الغاز وتجاوزات مالية ضخمة

ففي محافظة حمص، ووفـقـاً لتقرير لـ"الهيئة"، تسبب وزيـر نفط سابق بتعطيل مشروع لتأهيل منشأة حيوية، ما أدى إلى خسائر بلغت ٤,٦٥٤ ملايين دولار وهـدر ٤٦ مليون متر مكعب من الغاز بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٥، وهي كميات كان يمكن أن تغطي احتياجات مئات آلاف الأسر السورية.

وقد أحيل الوزير الأسبق إلى القضاء مع الحجز الاحتياطي على أمواله وأموال زوجته، وفقاً لتقارير الهيئة.

وفـي قـطـاعـات أخـــرى، بلغت خسائر الطاقة نحو ٢٥ مليار ليـرة سـوريـة، بينما سجّلت تجاوزات التموين في المخابز نحو ٥,٧ مليارات ليرة، وألحقت مخالفات عقود الثروات المعدنية أضراراً قاربت ١٤٨ مليار ليرة سورية.

تزوير واختلاسات إلكترونية ومخالفات مصرفية

أظهرت التحقيقات في قطاع التعليم وجود شهادات جامعية مزوّرة لأشخاص ذوي نفوذ، مع إحالة المتورطين للقضاء وحجز أموالهم بقيمة ١,٤٤٨ مليار ليرة سورية.

وفي الخطوط الجوية السورية، سُجّلت اختلاسات إلكترونية تجاوزت ٦٥ مليار ليرة سـوريـة نتيجة التلاعب بالنظام المركزي للحجز، فيما تحولت جمعية استهلاكية في حلب إلى مركز تجاري ربحي غير قانوني لمدة عشر سنوات، بمبالغ غير مرحّلة تجاوزت ٥٠ مليون ليرة سورية. أما في القطاع المصرفي، فسُجّلت تـجـاوزات مالية واستثناءات غير مبررة في توزيع السيولة بلغت ١٠ مليارات ليرة سورية، واتخذت إجراءات لضمان وصول المعاشات إلى أصحابها بكرامة.

٤٣ ملف فساد جديداً بقيمة ٢٩ مليار ليرة

كما كشفت وزارة الاتـصـالات وتقانة المعلومات بالتعاون مع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش عن ٤٣ ملف فساد جديداً في مؤسسات حكومية مختلفة، تجاوزت قيمة الاختلاسات فيها ٢٩ مليار ليرة سورية.

وشملت الإجراءات إلغاء عقود غير قانونية، وتخفيض أسعار مـواد فرضها متعهدون بأسعار مبالغ فيها، إلـى جـانـب مراجعة مشاريع قيد التنفيذ، واسترداد قسم كبير من الأموال العامة إلى خزينة الدولة.

وأكدت الوزارة استمرارها في تعزيز آليات الرقابة، والتدقيق المالي لحماية المال العام، وضمان حقوق الدولة والمواطنين.

الإصلاح يبدأ بالإنسان المسؤول

يرى مدير معهد إدارة الأعمال في جامعة اللاذقية، الدكتور عبد الله أوبـان، أن جذور الفساد الإداري تعود إلى ترهل إداري مزمن امتد لعقود، مـا أدى إلـى أزمـة اقتصادية وأخلاقية شاملة.

ويـؤكـد أن أي قطاع يحتاج إلـى إعـادة هيكلة شامـلـة بـالـتـوازي مـع المحاسبة الصارمة، والخطوات الحكومية الأخيرة تمثل مرحلة إصلاحية جريئة، لأن الإصلاح الحقيقي، كما قـال: يبدأ من الإنسان المسؤول الذي يمتلك ثقافة مهنية وأخلاقية عالية.

الرقابة الصارمة أساس الإصلاح

من جهته يعتبر أستاذ القانون الدكتور جـمـيـل صـابـونـي، أن الـكـشـف عـن هـذه الملفات يمثل فرصة حقيقية لإعادة تأهيل المؤسسات العامة وتطبيق أنظمة رقابية ومحاسبية صارمة تضمن حماية المال العام واستعادة الثقة بمؤسسات الدولة.

ويشير إلـى أن الرقابة السابقة والآنية واللاحقة، وفصل المهام وتوضيح الصلاحيات، تشكّل الأسـس لإصـلاح إداري شامل يعيد الانضباط إلى العمل المؤسسي ويعزز الأداء الاقتصادي الوطني.

د. عبد الله أوبان:
مدير معهد إدارة الأعمال في جامعة اللاذقية

> **جذور الفساد تعود إلى ترهل إداري مزمن ما أدى إلى أزمة اقتصادية وأخلاقية شاملة**

د. جميل صابوني:
أســـتاذ القانـــون

> **الكشف عن ملفات الفساد يمثل فرصة حقيقية لإعادة تأهيل المؤسسات العامة**

آليات رقابية متطورة تلاحق الفساد خطوة بخطوة

لم تعد الرقابة في سوريا تقتصر على الملفات الورقية أو التحقيقات التقليدية، بل تحوّلت كما يوضح أوبـان، إلى منظومة متكاملة مـن العمل الميداني والتدقيق الرقمي.

فـفِرق الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش تنزل إلـى الميدان، تراجع السجلات المالية والإدارية، وتستعين بلجان خبرة فنية لتقدير الأضرار والمخالفات.

كما تُفعّل الهيئة أنظمة إلكترونية متخصصة للتدقيق الآنـي في المؤسسات التي تعتمد برامج مالية مركزية، لتتبع حركة الأموال والصفقات خطوة بخطوة.

وعندما تتضح معالم المخالفة، يُفرض الحجز الاحتياطي ويُحـال المتورطون إلى الـقـضـاء لاسـتـرداد الـمـال الـعـام وضـمـان المحاسبة الكاملة.

الإصلاح الإداري بوابة الاقتصاد المستدام

يـؤكـد خـبـراء الاقـتـصـاد أن أي نهضة اقـتـصـاديـة حقيقية لا يمكن أن تتحقق دون إصـلاح إداري جـذري يضمن الشفافية والمساءلة.

فمحاربة الفساد ليست مجرد إجـراء قانوني، بل هي عملية إعادة بناء للثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وتحرير للموارد التي تُهدر في التجاوزات والمحسوبيات.

وعليه، فـإن الخطوات الرقابية الجارية اليوم قـد تمهّد لتحوّل اقتصادي مستدام، يعيد توزيع الموارد بعدالة ويعزز الاستثمار الوطني، لتصبح المحاسبة ثقافة مؤسسية لا مجرد حملة ظرفية.

يشكل اختباراً نفسياً وعاطفياً للمريضات..

اختصاصي: انتهاء الشهر الوردي لا يعني انتهاء التوعية بسرطان الثدي

الحرية – لوريس عمران

في ختام الشهر الـوردي الذي ركز على أهمية التوعية بسرطان الثدي، أكد الدكتور بشار محمد محمود استشاري معالجة العقم والإخصاب المساعد، على ضـرورة التركيز على النساء اللواتي يواجهن تحديات صحية تتجاوز التشخيص والعلاج.

مشيراً إلى أن هناك فئة من النساء الحاملات للطفرات الجينية في جينَي BRCA1 وBRCA2، اللواتي يواجهن خطر الإصابة بسرطان الثدي في سن مبكرة، ويتطلعن إلى إيجاد طرق للحفاظ على خصوبتهن.

وأضاف الدكتور محمود في تصريحه لـ"الحرية" أنه يجب أن يبقى الاهتمام بهذه الفئة من النساء لأن التحديات التي يواجهنها تستمر على المدى الطويل، مبيناً ضـرورة توفير الدعم الطبي والنفسي المستمر لهن، وتقديم خيارات تساعدهن في الحفاظ على الأمل في الأمومة رغم التحديات الصحية التي يواجهنها.

وبيّن محمود أن سرطان الثدي المورثي ليس مجرد تحدٍ صحي، بل يشكل أيضاً اختباراً نفسياً وعاطفياً للمريضات اللواتي قد يواجهن خياراً صعباً بين العلاج والخصوبة.

مضيفاً: إن الخضوع للعلاج الكيميائي أو التدخلات الطبية قد يضر بالخصوبة، ما يجعل من الضروري البحث عن حلول لحماية القدرة على الإنجاب قبل الشروع في العلاج. أيضاً إن الحفاظ على الخصوبة في هذا السياق لا يقل أهمية عن علاج المرض نفسه.

الأمل في الحفاظ على الخصوبة

وأوضح الدكتور محمود أن الحفاظ على الخصوبة يعد من أهم الأولويات بالنسبة للنساء اللواتي يعانين من الطفرات الجينية في BRCA1 و BRCA2. رغم أن التحديات الصحية التي قد تواجههن في المستقبل قد تبدو شاقة، لافتاً إلـى أن الخيارات الطبية الحديثة تتيح لهن فـرصاً جـيـدة للحفاظ على بويضاتهن أو أجنتهن للإنجاب في المستقبل، هـذه الإجـراءات تساعدهن على مواجهة المرض دون التضحية بأحلام الأمومة.

مـؤكـداً أن الاستشارة الوراثية تلعب دوراً حاسماً فـي توفير المعلومات التي تحتاجها المريضات، والـتـي تساعدهن على اتـخـاذ قـرارات مدروسة بشأن العلاج والإنجاب. وأن الدعم لا يقتصر على الجانب الطبي فقط، بل يجب أن يشمل أيضاً الدعم النفسي لمساعدتهن في التعامل مع الضغوطات التي قد تنشأ نتيجة لهذا التشخيص.

الدعم الكامل في رحلة العلاج

في ختام حديثه بيّن الدكتور محمود أن الحديث عـن سـرطـان الـثـدي المورثي هـو حـديث ذو بعد إنساني عميق، مشيراً إلى أن النساء اللواتي يعانين من هـذا النوع من السرطان يستحقن كل الدعم في رحلتهن الصحية، وفي الـحـفـاظ عـلـى قدرتهن على الإنجاب.

ولفت محمود إلـى أنه وبفضل التقدم الطبي والوعي المتزايد حول الخيارات المتاحة، يمكن أن يتحقق التوازن بين العلاج وحماية الخصوبة، ما يساعد النساء على مواجهة التحديات الصحية بقدر من الأمل في المستقبل.

تحولهم إلى فاعلين بالمجتمع..

رعاية ذوي الإعاقة من أولويات جمعية البرّ بدرعا

الحرية – وليد الزعبي

تزايد عـدد الأشخاص ذوي الاعاقة كثيراً من جراء اضطهاد النظام البائد للشعب السوري وخاصة من الأطفال، ومن باب إيلائهم الاهتمام الإنساني المطلوب، عملت جمعية البرّ والخدمات الاجتماعية منذ عام ٢٠٢١ على افتتاح أربعة مراكز وخاصة برعاية وتأهيل وتدريب الأطفال ذوي الإعاقة العقلية والتوحد والمكفوفين.

وهي تتوزع وفق ما ذكر رئيس مجلس إدارة الجمعية المهندس قاسم المسالمة لـ"الحرية" في كل من درعا وصيدا والشجرة وطفس، وتقدم الخدمة لنحو ١٤٠طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٤، فيما تسعى الجمعية للتوسع بمثل تلك المراكز لتشمل كافة مناطق المحافظة حتى تتاح الخدمة لكل أطفال ذوي الإعاقة، من تدريب وتعليم وتأهيل تمكنهم بعد التخرج من أن يشقوا طريقهم بالحياة معتمدين على أنفسهم، ويصبحوا فاعلين في المجتمع ومنتجين لا عالة عليه.

ولفت إلى أنه يجري أيضاً تقديم الرعاية الصحية للأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم عن طريق المركز الصحي الموجود في الجمعية، فيما يزور الأطباء المتطوعون لديها مراكز رعاية ذوي الإعاقة بشكل دوري لمتابعة حالة الأطفال الصحية مع تقديم الدواء مجاناً لهم في حال الحاجة، وتخصص الجمعية معونة شهرية للأطفال المكفوفين بشكل دائـم، إضـافـة لتقديم الدعم النفسي والاستشارات النفسية للأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم، وتنظيم دورات خاصة بأمهاتهم تدور حول كيفية التعامل مع الأطفال، مع الإشارة إلى أن مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل لا تتدخر جهداً في متابعة مراكز الرعاية وتقديم الدعم المتاح لها.

ومـن جهته ذكـر الـمـدرب فـي المراكز المذكورة الأستاذ عصام الحراكي لـ"الحرية"، أن مشروع الرعاية هو قسم من المشروع التعليمي الذي تقوم به جمعية البر بالتعاون مع اليونيسف، ويتم بالبداية تشخيص حالة الأطفال وتحديد مستوى الإعاقة ومن ثم البدء بتدريبهم وتأهيلهم وفق برنامج (بورتج)، حتى وصولهم لمرحلة الاعتماد على أنفسهم، وتعليمهم القراءة والكتابة والعمليات الحسابية الأربعة، ومن ثم دمجهم بالمجتمع ومتابعة تعليمهم بالمدارس الدامجة في وزارة التربية في حال توافق عمرهم بالمسموح لدى الوزارة، وإن كانوا تجاوزوا العمر المسموح يتم توجيههم لتعلم مهن تناسب حالة الإعاقة.

تفاصيل أكثر على الموقع

ما تبقّى من الصوت...

رسـائل أخيـرة مـن حـافـة الهاويـة

الحرية – حنان علي

حين يدنو الإنسان من نهايته، لا ينشد الخلاص بقدر ما يبتغي شاهداً على آخر شكل من أشكال بقائه.. كلماته! فهل سمعت عن رسائل لا تنتظر قارئاً؟ عبارات تطفو في زجاجات، تُحفر على جـدران، أو تتراكم في بريد مهمل؛ محاولات أخيرة للانتصار على الفناء، وشهادات مقتضبة عن ظلمة الوجود.

وداع بين الجليد والغرق

صبي على شاطئ "ديفون" الإنكليزي، عثر في يونيو ١٨٩٩، على علبة صغيرة طافية، بداخلها رسالة كتبت بقلم رصاص: "إلى زوجتي وأطفالي. ها هي السفينة "ستيلا– تغرق بينما أكتب كلماتي الأخيرة. إذا لم أنجُ، اذهبوا إلى بيت أخي. وداعاً يا أحبائي." بيد أن الرسالة ضلت طريقها عن الزوجة والأطفال وتاهت معها الوصية والوداع. وهنا يطفو تساؤل وجودي: أي وعي يمتلكه الإنسان وهو يواجه العدم؟ تخيل برودة أعصاب "ويليام غراهام" عام ١٨٦١ وهو يكتب، بينما تحيط الجبال الجليدية بسفينته الغارقة: "فوضى عظيمة على متن السفينة، أعلم أنني لن أنجو. لكني أكتب لكيلا يطول قلق الأصدقاء" .!

الأمواج لم تأتِ بأنباء الكوارث وحدها، بل تحمل أثقال الضمائر. ففي أكتوبر ١٨٩٦، عُثر بالقرب من "دوفر" على رسالة استثنائية كُتبت باعتراف: "أنا، تشارلز بيلشر، قتلت مارجريت هاتشينسون.. ورميت جثمانها في بئر، ومن يومها وأنا عاجز عن النوم. لذا عقدت العزم على إنهاء وجودي البائس بالقفز في البحر".

رسائل الجدران

بينما ترسو الزجاجات المحملة بالكلمات على ضفافٍ ما، أو تصل ليدِ قارئ متأخر، ثمة رسائل لا تبارح مكانها، تكتب بأصابع أنهكها القيد في عتمة الزنازين. تسطر كأنفاس أخيرة على جدران باردة، كصرخات خافتة لا تعثر على صداها. "أكتب لأنني ما زلت أتنفس"، أو " أفتقدك" لعزيز بعيد. رسائل خاطبت الأمهات: "اشتقت لتلك السيدة التي كانت توصيني أن أنتبه لنفسي، يا ليتها تعلم أني فقدت نفسي حين غاب وجهها". أو "لا تحزني يا أمي، هذا هو مصيري". أو "مظلوم يا أمي ".

عبارات تقاوم التلاشي والنسيان، أو محاولات لحفظ الملامح من الصدأ في رطوبة الحجرات. لكن، هل من قارئ لهذه المرارة؟ أليست وصايا معلقة بين الحياة والموت، ومجلدات في "مكتبة سريّة للآلام"، تشهد جدرانها على حقيقة واحدة: "كنت هنا– ولم أستسلم." تاركة السؤال الأعمق: هل تُختزل الحقيقة بمن يعرفها؟

هوس الإنسان البائس بإثبات وجوده لا يتوقف عند الزجاجات والجدران. فكم رسائل كُتبت على أوراق متفحمة بين خنادق المعارك، أو حُفرت على جذوع أشجار عتيقة. وماذا نقول اليوم في عصر المعلومات عن "المنشورات" أو "التغريدات" الأخيرة، أليست النداء نفسه يُلقى في محيط رقمي، أو ينقش فوق جدران افتراضية، أليست بحثاً عن شاهدٍ على الرحيل، أو صدىً لسر وجودي أبدي: أحببنا، عانينا، وحاولنا، حتى النهاية، أن نقول كلمتنا الأخيرة.

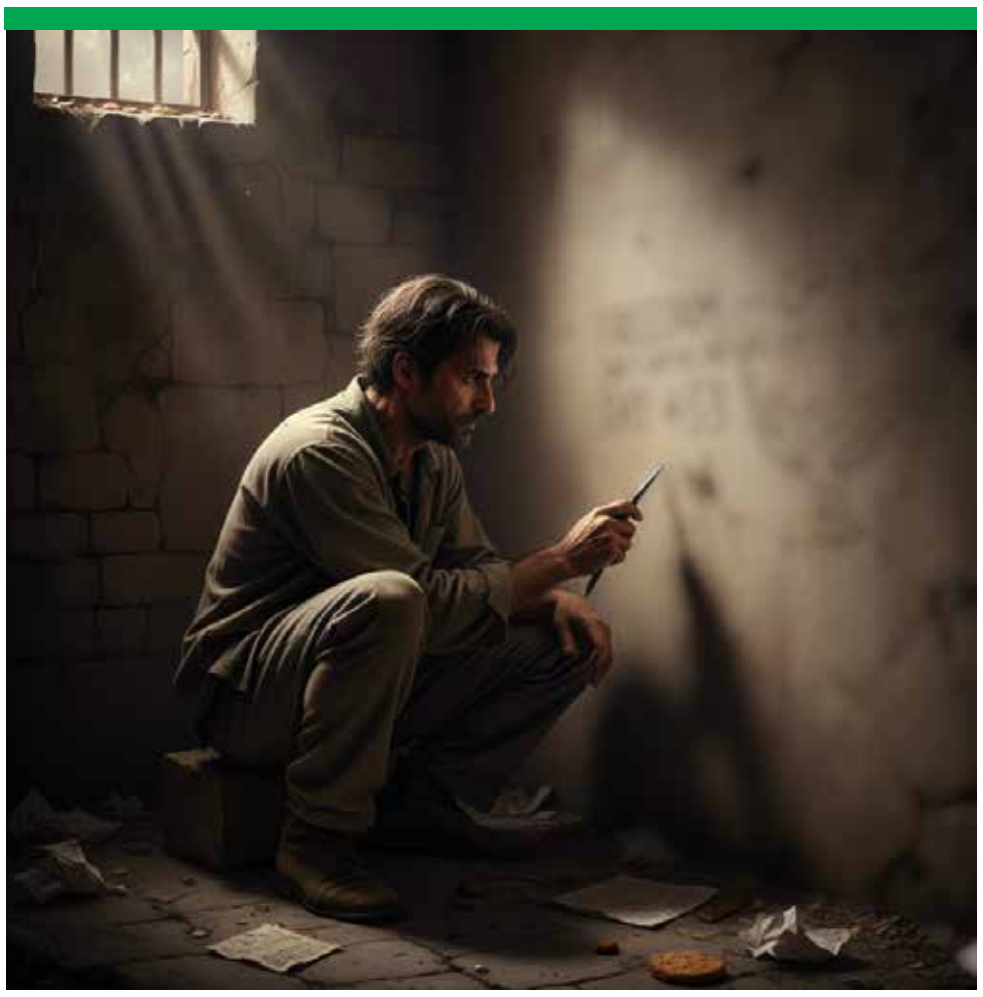

عن اللوحة كخشبة مسرح..

تمام محمد: رحلة اللون والذاكرة بين الواقعي والمتخيل

الحرية– علي الرّاعي

بهدوء المتأملين، ودون جلبة؛ يُقدّم الفنان تمّام محمد تنويعاته التشكيلية عبر تجربة فنية أمست اليوم من الثراء بمكانٍ لافت في المشهد التشكيلي السوري.. فهي ورغم انعطفاتها كل مرة، غير إنه استطاع أن يمتلك أسلوباً فنيّاً جعله يبرز كفنان استطاع أن ينسج لنفسه هوية بصرية مميزة، تجمع بين الحلم والذاكرة، وبين الانفعال بالواقع والانحياز للشكل واللون بوصفهما لغتين تعبّران عن الوجدان الإنساني أكثر مما تعبّران عن المشهد المرئي ذاته.

في أعماله التشكيلية الأحدث؛ نجد الفنان تمّام محمد؛ يميل إلى ملامح محددة، يُمكن أن نقرأها في تفاصيل لوحته؛ وأول هذه الملامح "تأنيث العمل الفني"؛ فهو يُركّز على التكوين النسوي المفعم بالفرح، والرقص، لوحات قد تحتفي بأمرأة واحدة، ولوحات مثنى وثلاث ورباع.. لكنها جميعها، وكأنه يُقدمها على خشبة مسرح، اللوحة هنا أقرب إلى خشبة مسرح، وثمة استعراض نسوي مفعم بالشاعرية يُقدمه بهذه "المسرحة" الملونة للعمل التشكيلي، وأظن هذا الملمح الذي شكّل غواية للكتّاب لأن تكون هذه الأعمال العتبة الأولى للكثير من الإصدارات لاسيما اللوحات التي تحتفي بها المجموعات الشعرية على أغلفتها.. وثمة لوحات لافتة هنا وهي اللوحة- المسافة العمرية بين الصبا والشيخوخة، والتي قدمها من خلال مسافة لونية بين صبية وعجوز، والتي تأتي كمن يقرأ خواتيمه ملونة في لوحة تشكيلية، أو كمن يركض خلف صباه لاسيما حين يضع العجوز تلحق الصبية..

تفاصيل أكثر على الموقع

كلمة السر في «مكافحة الفساد»

يسرى المصري

يتساءلون عن التجربة السورية بعد التحرير ؟ وماذا تعمل الدولة الجديدة من أجل إعادة النهضة لسوريا البعض يقول أنها تبدأ من إعمار وبناء النفوس لا سيما تلك التي كانت ذليلة وخاضعة وليس لها صوت.. والبعض الآخر يرى الدولة تنصب الأعمدة وتحذر من التصرفات السيئة الفاسدة والمثيرة للشبهات، وتدعوا السوريين للعمل والمشاركة لتحقيق النهضة الحقيقية عبر إظهار الإدارة الحكومية والمجتمع المدني وكل الوزارات والهيئات والمؤسسات والقطاعات الخاص والعام والمهن والنقابات الجدية في مكافحة الفساد.. وتتوعد بإجراءات طالت حتى المقربين من الإدارة الجديدة ؟

تمثلت التجربة السورية في عناوينها العريضة ولا سيما فيما يتعلق بالرؤية الاستثمارية الجمع بين التخطيط الاستراتيجي الطموح والتنفيذ العملي الجريء، والعمل على إعادة الهيكلة وتوظيف الموارد البشرية والطبيعية لتأسيس قواعد إنتاجية متينة.

ما يميز الرؤية السورية إيمانها بأن النهضة الحقيقية تتحقق بالاعتماد على الذات والثقة بالشعب، وليس بالتبعية للخارج .

وهذا يتطلب العمل على مبدأ التضحية بجزء من الدعم من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية.. هذه الرؤية رغم انطلاقها ما تزال مثار جدل مستمر، وبصرف النظر عن مدى قبول هذا المبدأ، فإن نتائجه الملموسة في دول ناجحة على صعيد التنمية لا يمكن إنكارها

وبالعودة إلى مكافحة الفساد فتكاد الكلمات تخرج من عباءتها لشدة ما قيلت دون تنفيذ حقيقي والسبب أنَّ المعركة ضد الفساد تحتاج إلى النضال الطويل والمكلف والمؤلم من أجل النجاح"، يقول برتراند دو سبيغيل، صاحب كتاب Overcoming Corruption الذي يعد مرجعاً أساسياً في مجال محاربة الفساد؛ بمعنى أنه لا يمكن الحصول على نتائج ذات أهمية ناجعة ومثمرة دون "تحمّل وصبر" من مختلف المتدخلين، خاصة المواطنين الذين يشكلون الضحية الأولى للفساد.

تفاصيل أكثر على الموقع

فيلم «المخدوعون» في فعالية أيام فلسطين السينمائية حول العالم

تفاصيل أكثر على الموقع

«أوغاريت» مملكة الحرف الأولى وحكاية التاريخ والحضارة

الحرية – باسمة اسماعيل

تظل "أوغاريت"، مدينة التاريخ والحضارة، تلمع في سماء الإنسانية كأحد أبرز معالم التطور الفكري والثقافي. وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة آلاف عام ونصف على اختفاء هذه المملكة، فإن إرثها الفكري، خاصة اختراع الأبجدية، ما زال يثري حضارتنا حتى اليوم.

في تصريح خاص لـ"الحرية"، يروي مدير آثار اوغاريت، الباحث في التراث الدكتور غسان القيم، تفاصيل تلك اللحظة التاريخية التي ولدت فيها أولى إشراقات الفكر البشري.

تفاصيل أكثر على الموقع

إحياء دوار الجوزة ضمن مشروع تحويلي شامل للساحات العامة

الحرية – ماجد مخيبر

في خطوة تهدف إلى تعزيز الواقع البيئي والجمالي في العاصمة السورية دمشق، أطلقت محافظة دمشق بالتعاون مع مبادرة "أخضر" مشروعاً شاملاً للتشجير وتحسين المنظر الحضري، وذلك خلال حفل تدشين دوار الجوزة في منطقة كفر سوسة.

تفاصيل أكثر على الموقع

«كوكون » من تلغرام.. ثورة الذكاء الاصطناعي..

في زمن تتسابق فيه شركات التقنية الكبرى نحو احتكار الذكاء الاصطناعي، يطل علينا «تليغرام» من دبي بإعلان مدوٍ عن إطلاق شبكة «Cocoon» «كوكون»، Confidential Compute Open Network، لتعيد رسم ملامح الخصوصية الرقمية وتضع المستخدم في قلب التجربة، المشروع، الذي يرتكز على سلسلة TON (تون)، لا يكتفي بتقديم ذكاء اصطناعي موزع، بل يعلن نهاية عصر المزودات المركزية، ويمنح المستخدمين أدوات ذكية تحترم بياناتهم وتعمل ضمن بيئة آمنة.

الرئيس التنفيذي للشركة بافيل دوروف لم يكتفِ بالكلمات، بل كشف عن خطط دمج «كوكون» مباشرة في تطبيق تلغرام، لتصبح المهام الذكية مثل التلخيص والمساعدة في الصياغة جزءاً من يوميات المستخدم.

تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يسرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد